Document: EB 2018/125/R.9
Agenda: 3(e)(ii)
Date: 31 October 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن التمويل المشترك

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة
شُعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong
المديرة المؤقتة
شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin
مدير
شُعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للموافقة

المحتويات

موجز تنفيذي iii

أولا – الخلفية 1

ثانيا – أساس الاستراتيجيات 2

ألف – تحليل خبرة الصندوق 3

نتائج الدراسة التحليلية 3

لمحات ثاقبة من موظفي الصندوق 4

الدروس المستفادة من المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف 5

ثالثا – الاستراتيجية 6

ألف – الرؤية والمبادئ 6

باء – إطار تعبئة الموارد 7

جيم – نهج الصندوق الاستراتيجي حسب مصدر التمويل 7

التمويل المشترك المحلي 7

التمويل المشترك الدولي 10

القطاع الخاص 13

دال – القياس والرصد 14

رابعا – الأدوار والمسؤوليات 15

ألف– دور قيادة الصندوق 15

باء – دور دائرة إدارة البرامج 15

جيم – دور المدراء القطريين ومدراء البرامج القطرية 16

دال – الدعم المؤسسي 16

الملاحق

الملحق الأول: خطة عمل من أجل تنفيذ فعال 18

الملحق الثاني: نظرة عامة على إنفاق الجهات المانحة والحكومات على الزراعة 23

الملحق الثالث: موجز النتائج المنبثقة عن التحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق **27**

الملحق الرابع: منهجية لتحويل أهداف التمويل المشترك المؤسسي **35**

الذيل الأول: مذكرة تقنية حول المساهمات العينية

موجز تنفيذي

1- تستند استراتيجية الصندوق للتمويل المشترك وخطة العمل ذات الصلة بها إلى رؤية واضحة متوسطة إلى طويل الأمد عن دور الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي، كما تمّ تصوّره في نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل إلى دعم جهود الصندوق في التمويل المشترك بهدف الوصول إلى الأهداف المنصوص عليها خلال مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

2- تتصوّر هذه الاستراتيجية التمويل المشترك كوسيلة لتحقيق غاية في نهاية المطاف، مع فوائد تتعدّى مجرّد التمويل الإضافي. إذ يسمح التمويل المشترك بتحقيق أثر أكبر على السكان الريفيين من خلال زيادة عدد المستفيدين الذين يتمّ الوصول إليهم، وكمصدر لشراكات مثمرة وتبادل للمعرفة، ولخلق الفرص للحكومات وللشركاء الإنمائيين لمواءمة استراتيجياتهم لأغراض الوصول إلى حلول إنمائية أكثر فعالية.

3- وبما يتماشى مع رؤية الصندوق، التي انعكست في إطار الانتقال ونموذج العمل الجديد، سوف تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لتوفير تمويل نظير لجميع المشروعات التي يموّلها الصندوق، بما يتماشى مع وضعها المالي.

4- وفيما يتعلّق بالتمويل المشترك المحلي، سوف يولي الصندوق أكبر قدر من التركيز على التمويل المشترك الحكومي، الذي يعدّ تعبيرا واضحا عن التزام الحكومة وملكيّتها، ومؤشرا موثوقا للاستدامة. وسيتمّ السعي للتمويل المشترك مع الحكومات ومع الشركاء الوطنيين الرئيسيين في مراحل مبكرة من تصميم المشروعات أو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مع انخراط معزّز للمستفيدين.

5- وسوف يبذل الصندوق قصارى جهده للتحرّك نحو نهج برامجي يناسب التخطيط الوطني للتنمية الزراعية، ويكتسب استقطاب أكبر من خلال تصميم مشروعات أكبر وأبسط، ثبت أنها قادرة على اجتذاب المزيد من التمويل المشترك.

6- وفيما يتعلّق بالتمويل المشترك الدولي، سيؤكد الصندوق على الشراكات المستدامة المنتظمة مع منظمات مختارة متعدد الأطراف وثنائية بالاستناد إلى التكامل في التدخلات. وسيتمّ رفد مذكرات التفاهم الحالية مع الشركاء الأساسيين بخطط عمل قابلة للرصد على المستوى الإقليمي، تتضمّن تحديد فرص التمويل المشترك بعد تبادل ذخائر المشروعات والاتفاق على الخطوات التالية والمعالم البارزة المقبلة.

7- وستغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية خزانات لخطط الانخراط على المستوى القطري تحدّد الشركاء الرئيسيين ودورهم في برامج الصندوق ومشروعاته والموارد المتوقّع استقطابها. وسيعتبر حضور الصندوق القطري المعزّز عنصرا رئيسيا لاستدامة جدول أعمال التمويل المشترك، من خلال التفاعل المستمر مع الحكومات والشركاء على أرض الواقع.

8- وسيسعى الصندوق بجدّ لتكرار النماذج الناجحة التي تسمح بتقليص تكاليف المعاملات، وتزيد من المرونة في بعض الحالات المخصوصة، من خلال مواءمة عمليات المصادقة لديه، وإجراءاتها وتوقيتها لتناسب بصورة أفضل إجراءات وعمليات الشركاء. وعلى ضوء النماذج الناجحة والتعلّم من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سوف يسعى الصندوق لتجميع المرافق على شكل حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة كوسيلة لتقليل تكاليف المعاملات إلى الحدّ الأدنى.

9- وسوف يكون جدول أعمال التمويل المشترك مستداما على جميع المستويات بإجراءات ومسؤوليات واضحة، كما هو وراد في خطة العمل (انظر الملحق الأول). وسيضطلع المدراء الإقليميون بالمسؤولية عن الوصول للأهداف الإقليمية الموضوعة ضمن كلّ إقليم من الأقاليم. وسيتمّ تطبيق الأهداف الإشارية على المستوى القطري بصورة مرنة، وستستخدم كموجّه لمناقشات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

10- وسيعتمد نجاح استراتيجية التمويل المشترك على التنفيذ الفعّال مع انخراط جميع الشعب المعنية. وتبني خطة العمل على الأبعاد الرئيسية لإطار تعبئة الموارد مع أدوار ومسؤوليات واضحة لجميع الأطراف المعنية. وستوفّر العديد من الوحدات في مقرّ الصندوق الدعم المؤسسي، وبخاصة في قياس المساهمات العينية، استنادا إلى المذكرة التقنية الواردة في **الذيل الأول**. وسيتمّ توفير التدريب التشغيلي لدعم التنفيذ ضمن منهاج تعبئة الموارد في أكاديمية العمليات في الصندوق.

استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن التمويل المشترك

أولا – الخلفية

1- كما تمّ إدراكه في خطة عمل أديس أبابا، وفي أهداف التنمية المستدامة، وفي جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، تعتبر تعبئة الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص عنصرا رئيسيا للقضاء على الفقر بصورة مستدامة. ويتماشى ذلك مع رؤية الصندوق، كما انعكست في إطار الانتقال وفي نموذج عمله الجديد للتجديد الحادي عشر للموارد، الذي يتصوّر بذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لتوفير التمويل النظير لجميع المشروعات التي يدعمها الصندوق، بما يتناسب مع وضعها المالي.[1]

2- وبهدف تعظيم مساهمة الصندوق في أهداف التنمية المستدامة، ومن بين المجالات الرئيسية لإصلاح نموذج عمل الصندوق بموجب التجديد الحادي عشر للموارد، أن يغدو الصندوق مجمّعا للتمويل الإنمائي إضافة إلى دوره كمقرض مباشر. وقد التزم الصندوق بهدف طموح للتمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، وهو معدّل إجمالي قدره 1: 1.4 إلى 1: 0.8 بالنسبة للتمويل المشترك المحلي، و1: 0.6 بالنسبة للتمويل المشترك الدولي. ويتماشى هذا الإصلاح مع التوجه العام في العديد من المؤسسات المالية الدولية لتحفيز وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية كمكوّن جوهري في استراتيجياتها على المدى الطويل.[2]

3- وتظهر التوجهات الحديثة زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة،[3] وتشير إلى عدد من الجهات المانحة الثنائية مثل كندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وهولندا، وجمهورية كوريا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. أما المنظمات متعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، فهي أيضا مصادر محتملة مستمرة للتمويل لأغراض الزراعة والتنمية الريفية (انظر **الملحق الثاني** لمزيد من التفاصيل).

4- وقد أدّى الاعتراف الواسع بأهمية المناطق الريفية وقطاع الزراعة على وجه العموم للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة إلى إنعاش اهتمام المؤسسات المالية الدولية الأخرى بالاستثمار في هذا القطاع. وتجعل الميزة النسبية للصندوق وخبرته الفريدة من نوعها في العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات المهمّشة في المناطق الريفية النائية منه شريكا مختارا لمثل هذه الاستثمارات في التمويل المشترك.

5- وكما استنتجه التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق، فإن التمويل المشترك يمكّن الصندوق من توسيع عدد المستفيدين الذين يغطيهم، ويشجّع على تبادل المعرفة بين المموّلين، ويحسّن من تنسيق المعونة، وييسّر من الانخراط السياساتي مع الحكومات، ويوفّر الفرص لتوسيع نطاق التجارب الناجحة لتحقيق أثر أكبر.

---

[1] في هذا السياق، يستخدم مصطلح التمويل النظير كمرادف للتمويل المشترك الحكومي.

[2] انظر: *See: Asian Development Bank Strategy 2030: Achieving a Prosperous, Inclusive, Resilient, and Sustainable Asia and the Pacific; and International Development Association (IDA),: Additions to IDA Resources: Eighteenth Replenishment Towards 2030 – Investing in Growth, Resilience and Opportunity.*

[3] المصدر: قاعدة بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية.

6- ويعدّ التمويل المشترك ركنا رئيسيا في إطار الانتقال في الصندوق الذي يحدّد المبادئ التوجيهية لانخراط الصندوق مع البلدان المختلفة استنادا إلى السياقات القطرية المتمايزة ودرجة الانتقال التي وصل إليها البلد. وأما تحويل الأثار المتسلسلة للأهداف المؤسسية إلى آثار قطرية وإقليمية تأشيرية فهي تتسّق مع هذا الاعتراف بالاحتياجات المتنوعة للبلدان.

7- ويدعم عدد من المبادرات والإصلاحات الرئيسية المقترحة بموجب التجديد الحادي عشر للموارد دور الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي. وهي تتضمّن: تعزيز اللامركزية، مع روابط مع المقرّ لضمان نشر المعرفة الحاسمة؛ تنقيح إجراءات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ تعزيز الانتقائية القطرية؛ ودورة أقصر لتصميم المشروعات وتركيز أكبر على جودة المشروعات التي ثبت تناسبها طردا مع زيادة التمويل المشترك والتنفيذ الكفؤ المتحقق من خلال عدد من السياسات والأدوات الجديدة. وأما النظرية المبسّطة للتغيير (انظر الشكل 1 أدناه) فتسلّط الضوء على كيف يمكن لهذه الجهود أن تؤدي إلى أثر أعظم على أرض الواقع.

الشكل 1

نظرية التغيير لتعزيز دور الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي لتحقيق أثر أعظم

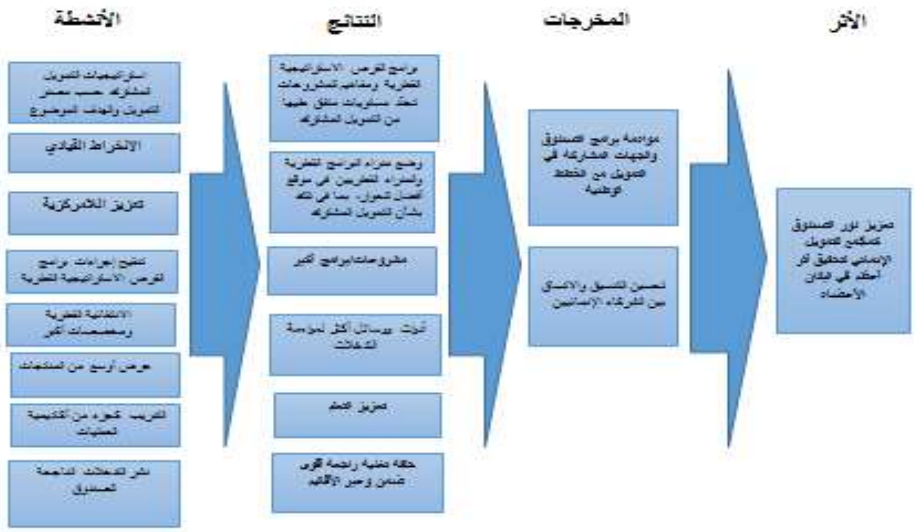

ثانيا – أساس الاستراتيجيات

8- تستدعي التوجهات الأخيرة في التمويل المشترك في الصندوق، التي تظهر تراجعا في المعدل مما يعادل 1: 1.15 في فترة التجديد التاسع للموارد إلى 1: 0.86 في فترة التجديد العاشر للموارد، نهجا أكثر استراتيجية للتمويل المشترك. وتبني هذه الاستراتيجية على تحليل لخبرة الصندوق في التمويل المشترك والدروس التي يمكن استقاؤها منها. وتضمّنت صياغة هذه الاستراتيجية تحليلا نوعيا معمّقا لمحددات التمويل المشترك،[4]

[4] عرضت نتائج هذه الدراسة على الاجتماعين الأول والثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، حيث تمت المصادقة على العناصر الأساسية لاستراتيجية التمويل المشترك.

ولمحات ثاقبة من موظفي الصندوق والمدراء تمّ جمعها أثناء المناقشات وفي مسح. كذلك استفادت هذه الاستراتيجية من الدروس ذات الصلة بالتمويل المشترك من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى.

ألف – تحليل خبرة الصندوق

نتائج الدراسة التحليلية

9- ساعد تحليل الخبرة التمويل المشترك في الصندوق على تحديد المحركات الهامة للتمويل المشترك المحلي والدولي (الملحق الثالث). وستتم مناقشة الإضاءات الواردة في هذا التحليل في الفقرات التالية.

(أ) التمويل المشترك المحلي

(1) المصادر الأكثر أهمية للتمويل المشترك المحلي هي الحكومات، يتبعها المستفيدون والمؤسسات المالية المحلية. وقد تراجع التمويل المشترك المحلي من 2.3 مليار دولار أمريكي أثناء التجديد التاسع لموارد الصندوق، إلى 1.8 مليار دولار أمريكي أثناء التجديد العاشر لموارد الصندوق،[5] ويعود ذلك أساسا وإلى حدّ كبير إلى تراجع التمويل المشترك الحكومي.

(2) ويتناسب مستوى التمويل المشترك المحلي طردا مع مستوى دخل البلد المعني والعديد من العوامل الأخرى: (1) حجم المشروع؛ (2) وجود مكتب قطري للصندوق؛ (3) أداء الصندوق كشريك إنمائي؛ (4) أداء المشروع؛ (5) عدد المستفيدين من المشروع؛ (6) مستوى التمويل المشترك الدولي. وكما هو متوقّع، فقد تبيّن وجود تناسب عكسي بين التمويل المشترك المحلي والهشاشة أو الضعف. وتهدف زيادة تركيز موارد الصندوق الأساسية على الأوضاع الهشة على وجه الخصوص لرفد القدرات الحكومية المتراجعة.

(ب) التمويل المشترك الدولي

(1) كذلك تراجع التمويل المشترك الدولي بصورة حادة من 1.7 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى 905 مليون دولار أمريكي[6] في فترة التجديد العاشر للموارد، وذلك بسبب تراجع في التمويل المشترك الذي يوفّره مصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

(2) ويتناسب مستوى التمويل المشترك الدولي طردا مع عدد من العوامل التي تتضمّن: (1) وجود مكتب قطري للصندوق؛ (2) عدد المشروعات التي يديرها مدير المكتب القطري؛ (3) حجم المشروع؛ (4) مستوى التمويل المشترك المحلي. وبطبيعة الحال، هنالك نوع من التناسب العكسي بين التمويل المشترك الدولي ومستويات دخل البلدان، واستقرارها السياسي وقدرتها المؤسسية.

[5] تشير الحسابات لعام 2018 إلى تقديرات ذخائر التمويل المشترك المحلي بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2018.
[6] تشير الحسابات لعام 2018 إلى تقديرات ذخائر التمويل المشترك الدولي بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2018.

10- ويؤدي هذا التحليل إلى نتيجة مفادها بأن توسيع التمويل المشترك يتطلّب استراتيجية متمايزة حسب كل مصدر من مصادر التمويل المحلي والدولي. كذلك فهو يسلّط الضوء أيضا على وجوب أن يفصّل الصندوق نهجه بحيث يتواءم مع السياقات القطرية والإقليمية المخصوصة.

لمحات ثاقبة من موظفي الصندوق

11- أشارت المشاورات والمسح الذي أجري مع موظفي الصندوق إلى عدد من الفرص المتاحة للنهوض بجدول أعمال التمويل المشترك في الصندوق.

(أ) التمويل المشترك المحلي

12- الفضاء المالي، والملكية والتزام صانعي القرار القطريين كلها عوامل رئيسية تؤثر على مستوى التمويل المشترك الحكومي. ويُحتمل للفرص أن تنشأ على الغالب عندما يتم انخراط الصندوق مع الوزارات على المستوى الملائم، بما في ذلك الوزارات الأخرى عدا وزارة الزراعة – وبخاصة وزارة المالية. كذلك فإن المواءمة الأقوى لأهداف مشروعات الصندوق مع الأولويات الحكومية والإدماج في الوقت المناسب مع الخطط والميزانيات الحكومية أمور حاسمة.

13- ويؤدي التخطيط الذي يستخدم نهجا برامجيا يمتدّ على مدى عدة دورات من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء جنبا إلى جنب مع مخصصات أكبر لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أيضا إلى توسيع التمويل المشترك.

(ب) التمويل المشترك الدولي

14- يأتي التمويل المشترك الدولي بفوائد كبيرة ويسهم في تحقيق أثر أعظم، إلا أن العمل مع الجهات المانحة متعددة الأطراف يؤدي إلى رفع تكاليف المعاملات للحاجة لخلق الروابط بصورة إفرادية مع عدد من النظراء، نظرا للدورات البرامجية والعمليات والمتطلبات المختلفة للجهات المشاركة في التمويل المتعددة.

15- وقد أثمرت تجربة الصندوق مع مرافق التمويل مثل حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني) عن نتائج مشجعة للغاية.[7] وقد أثبت حساب الأمانة هذا أنه أداة كفؤة عبر الأقاليم لتوفير تمويل إضافي لمشروعات الصندوق التي تتواءم مع عملياته الخاصة.

(ج) المعوقات الداخلية لتعبئة الموارد

16- تعدّ زيادة متطلبات تعبئة الموارد على عبء الوقت المتاح لمدراء البرامج القطرية قضية مشتركة بين التمويل المشترك المحلي والدولي. ومن شأن الهيكلية الجديدة للامركزية الصندوق أن تتطرق لهذا الموضوع من خلال تعزيز الدعم التقني والإداري للمدراء القطريين ومدراء البرامج القطرية في الميدان، مما يسمح لهم بالتركيز على الحوار السياساتي وإرساء الشراكات. وسيتضمّن الدعم الأقوى المقدّم من مقر الصندوق نشرا

[7] على الرغم من أن أثر حساب الأمانة الإسباني لم يخضع للتقييم بعد، إلا أن هنالك العديد من النتائج الإيجابية الملحوظة، وهي تتضمن: (1) حصول عدد أكبر من الأشخاص على خدمات؛ (2) وجود موارد ملكية مشتركة تحت ممارسات إدارة محسنة؛ (3) إنشاء وإعادة تأهيل الأراضي تحت نظم الري، ونظم الإنتاج الحيواني ومياه الشرب والتخزين والتسويق ومرافق التجهيز والطرقات؛ (4) تدريب عدد أكبر من الأشخاص؛ (5) تشكيل المجموعات المجتمعية والتسويقية وتعزيزها.

أوسع للآثار المحتملة لمشروعات الصندوق وبرامجه، وانخراطا مختارا لمدراء العمليات والشعب التقنية في الحوار ذي الصلة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات والبرامج.

الدروس المستفادة من المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف[8]

17- وفي حين أن المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى لا تمتلك استراتيجيات قائمة بحد ذاتها للتمويل المشترك،[9] يمكن تعلّم بعض الدروس من التقييمات التي أجريت لتجارب المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى مع التمويل المشترك وحسابات الأمانة:

(أ) أدرك البنك الدولي ومنذ زمن طويل أن حسابات الأمانة توفّر تمويلا كبيرا يمكن التنبؤ به لعدة سنوات. ولتبسيط الحوكمة وتدابير الإبلاغ والحد من تكاليف المعاملات ، تتبع حسابات الأمانة التي يديرها البنك الدولي إجراءاتها الخاصة بها ويتسم تجميع حسابات الأمانة الجديدة بما يعرف بمرافق " المظلة" (جهات مانحة متعددة ومتلقيين متعددين).

(ب) تشير استراتيجية إرساء شراكات التمويل في مصرف التنمية الآسيوي إلى أن شراكات التمويل تولّد كفاءات تشغيلية من خلال تقاسم المعرفة والموارد والمخاطر. وإضافة إلى ذلك فقد وجد تقييم أجراه مصرف التنمية الآسيوي بأن استقطاب التمويل المشترك في المشروعات لابد وأن يتوجه بالأهداف الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجيات القطرية.[10]

18- وتشير تجارب المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف إلى حاجة الصندوق للاستمرار في السعي لإنشاء حسابات أمانة بتركيز على حسابات الأمانة متعددة الجهات المانحة.

19- ومع التركيز المتزايد على تعبئة الموارد من القطاع الخاص، شكّلت بعض المصارف الإنمائية متعددة الأطراف مثل (المصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف الاستثمار الأوروبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية الجديد، ومجموعة البنك الدولي) مجموعة عمل لصياغة مشتركة لنهج تعبئة التمويل الخاص على نطاق واسع.[11] ويشارك الصندوق في مداولات هذه المجموعة للتعلّم من النهج الذي تتم صياغته.

[8] من الجدير بالإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف مشترك للتمويل المشترك بين المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، فالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي لا تعرّف التمويل الحكومي على أنه تمويل مشترك، وإنما تشير إليه عوضا عن ذلك بمصطلح الأموال النظيرة. إلا أن مصرف التنمية الآسيوي قد أدرج بالفعل إطارا للتمويل المشترك في استراتيجيته لعام 2020.

[9] لا يمتلك إلا مصرف التنمية الآسيوي استراتيجية للتمويل المشترك، صيغت في عام 1995.

[10] انظر *التقييم المستقل لفاعلية شراكات مصرف التنمية الآسيوي* (2016).

[11] انظر *البيان المشترك للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف عن طموحاتها لحشد التمويل الخاص* (2017).

ثالثا – الاستراتيجية

ألف – الرؤية والمبادئ

20- **تجميع التمويل الإنمائي لتحقيق أثر أعظم.** الرؤية التي ترتكز عليها استراتيجية التمويل المشترك هذه هي الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي على نطاق أكبر بصورة معتبرة من دوره كمقرض مباشر. والهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو تحقيق أثر أعظم على السكان الريفيين.

21- **التركيز على النتائج والاستدامة.** تتبع هذه الاستراتيجية المبادئ الأساسية التي تبناها منتدى بوسان رفيع المستوى لفاعلية المساعدة.[12] وهي تركّز بصورة مخصوصة على النتائج والأثر المستدام، وتستقي من المعرفة والخبرة الإنمائية للبلدان ولجميع شركاء التنمية.

22- **التكامل.** إضافة إلى استقطاب الموارد المالية، تركّز الاستراتيجية على أهمية تكامل المساهمات والخبرات التي يمكن للجهات المشاركة في التمويل المحلية والدولية أن تأتي بها إلى التدخلات الإنمائية التي يموّلها الصندوق. وفي السعي لتحقيق التكامل، ستضمن الإدارة الاستباقية عدم بزوغ مخاطر على سمعة الصندوق مما قد ينجم كأثر سلبي للسعي لمبادرات مشتركة مع الشركاء، وخاصة الشركاء من القطاع الخاص.

23- **خطط العمل للتمويل المشترك الدولي.** يمتلك الصندوق بالفعل مذكرات تفاهم مع العديد من الشركاء الدوليين لأغراض التمويل المشترك. وسوف يسعى لصياغة مذكرات تفاهم أخرى كلما كان ذلك هاما. وسترفد جميع مذكرات التفاهم على هذه الشاكلة بخطط عمل مخصصة قابلة للرصد تحدد المشروعات المتفق عليها للتمويل المشترك، استنادا إلى تبادل منتظم لذخائر المشروعات وللخطوات التالية للانخراط على المستوى الوطني.

24- **النهج القطري المخصوص.** تستند الاستراتيجية إلى الاعتراف بالظروف القطرية المخصوصة على أنها محركات أساسية للتمويل المشترك، وعلى ضرورة السعي لتحقيق التوازن الصحيح بين الجهود المبذولة من الحكومات المتلقية والشركاء الدوليين. وستتضمن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تركيزا معززا على التمويل المشترك، من خلال التفكير المتمعّن، بما يتماشى مع خطط الانخراط والشركاء الأساسيين والمصادر المتصوّرة، علاوة على دورها في مشروعات الصندوق/برامجه خلال دورة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية برمّتها. وأما داخليا، فسوف يرتكز مثل هذا الحوار على الأهداف القطرية التأشيرية. وبما يتفق مع المبادئ التوجيهية المعدلة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، سيكون التمويل المشترك أحد العناصر الثلاث في مظروف الموارد لبلد ما، إضافة إلى مظروف الصندوق من الإقراض/ المنح وتمويل تقديري للأنشطة غير الإقراضية.

25- **الدعم المؤسسي المعزّز والأدوار الواضحة لتنفيذ فعّال.** تؤكد الاستراتيجية على التنفيذ الفعّال مع وجود إجراءات مخصوصة، وزيادة الجهود المبذولة من قبل جميع الشركاء، كما تمّت مناقشته في المقطع رابعا وفي خطة العمل (الواردة في الملحق الأول). وسيتم استخدام إطار العمل لتخطيط وتنفيذ ورصد أفضل

[12] شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال (2011): www.oecd.org/dac/effectiveness/49650173.pdf.

لمخرجات الشراكات[13] كما ستتم صياغته في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لغايات خلق مثل خطط الانخراط هذه.

باء – إطار تعبئة الموارد

26- **تعريف التمويل المشترك.** يحدّد الصندوق التمويل المشترك كتمويل من أي مصدر من مصادر الدعم يتعلّق بمشروع أو برنامج يموّله الصندوق مدرج في تقرير التصميم ويتمّ رصده خلال التنفيذ. وهو يغطّي، دون أن يقتصر على، التمويل الذي توفّره الحكومات (والذي تعرّفه بعض المؤسسات باسم التمويل النظير)، والمستفيدون، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف، والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. ويمكن للتمويل المشترك أن يتّخذ شكل كل من المساهمات العينية أو النقدية.[14]

27- وفي جهوده الرامية لتعبئة الموارد، سوف يطبّق الصندوق إطارا واضحا لدعم نهج منتظم للشركات (عوضا عن نهج يتّبع كل حالة على حدة) يتمّ تعريفه كمفتاح رئيسي في مراحل مبكّرة من تنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات. ويتألّف هذا الإطار من العناصر التالية:

(أ) **تحديد** فرص التمويل المشترك الرئيسية على المستويين القطري والإقليمي؛

(ب) **الانخراط** مع الشركاء على مستويات متعددة من خلال الإعداد لخطط الإنخراط لكل شريك أساسي على المستوى القطري والمؤسسي للإبقاء على نهج منتظم للاستمرار على شراكات منتظمة وزيادة حضور الصندوق ووضوح صورته في عمليات وأحداث الشركاء الأساسيين؛

(ج) **تبني** نهج واحد موحّد لقياس ورصد التمويل المشترك في المراحل المختلفة للمشروعات؛

(د) **التواصل، بما يتماشى مع التزام وضوح صورة الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد،**[15] تركّز النتائج الناجحة من شراكات التمويل المشترك والتدخلات التي يموّلها الصندوق على تحفيز التزام الجهات المانحة والإبقاء على علاقات جيّدة.

جيم – نهج الصندوق الاستراتيجي حسب مصدر التمويل

التمويل المشترك المحلي

(أ) الحكومات

28- مثّبت مساهمات الحكومات حوالي 60 بالمائة من إجمالي التمويل المشترك المحلي في الفترة بين عامي 2007 و2017. وتتلقّى جميع المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق تقريبا تمويلا مشتركا محليا، وهو يأتي أساسا من الحكومات. وسوف يولي الصندوق أكبر قدر من التركيز على التمويل المشترك من الحكومات، الذي يعتبر شهادة واضحة على التزام الحكومات وملكيتها. كذلك، فإنه يمثّل دليلا على الجاهزية

[13] الالتزام 3.5 للتجديد الحادي عشر للموارد، الإجراء القابل للقياس 23.

[14] يتماشى هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكل من "التعبئة" و"الاستقطاب"، والتي تم تحديدها للقطاع الخاص ولكن يمكن تطبيقها على أي مصدر آخر من مصادر التمويل المشترك. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "المبالغ المعبّئة من القطاع الخاص لتدخلات التمويل الإنمائي الرسمي" (2016).

[15] التزام التجديد الحادي عشر للموارد، الإجراء القابل للرصد 33.

بعد المصادقة على المشروعات وأداة تنبؤ موثوقة للاستدامة – التي تشكّل مبدأ أساسيا من مبادئ هذه الاستراتيجية.

29- سيكون التركيز الاستراتيجي فيما يتعلّق بالحكومات على المجالات التالية:

(1) **الانخراط مع جميع النظراء ذوي الصلة على المستوى الوطني.** سوف يعزّز الصندوق من الحوار الوطني الذي سيتضمّن لا وزارات الزراعة فحسب وإنما أيضا وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية، التي تعتبر من الجهات الرئيسية في صناعة القرار وتخصيص الميزانية الوطنية. وسوف تُدعم هذه المناقشات بمعلومات قطرية مخصوصة تتعلّق بالفضاء النقدي، ومستوى الديون، وشروط التمويل، والأولويات التي تعطيها الحكومة للإنفاق على الزراعة (مؤشر توجه الزراعة) وتتبّع سجل التمويل الإنمائي الرسمي للزراعة (انظر **الملحق الثاني** للحصول على نموذج لهذا المعلومات).

(2) **الانخراط في أقرب وقت ممكن بهدف مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية** وجدول أعمال التمويل المشترك مع الخطط الوطنية. من أهم نقاط الدخول لهذا الحوار هي التالية: (1) تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) إعداد المذكرة المفاهيمية للمشروع. وسوف يكون حضور الصندوق القطري بمثابة المحرّك الرئيسي لانخراطه المبكر. وسيُدعم هذا الحوار داخليا بالأهداف التأشيرية القطرية والإقليمية (انظر الملحق الرابع).

(3) **دعم الحوار مع الحكومات على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى المحلي،** بوجود دلائل على أن المشروعات والبرامج الناجحة التي يموّلها الصندوق هي بمثابة أداة قوية لاجتذاب التمويل المشترك من الحكومات.

(4) **التحرّك صوب نهج أكثر برامجية ومشروعات أكبر وأبسط.** سوف يبذل الصندوق الجهود للتحرّك لاستثمارات برامجية أطول أمدا تغطّي دورات متعددة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولتصميم مشروعات أكبر[16]، ثبت أنها قادرة على اجتذاب المزيد من التمويل المشترك. وستسمح الانتقائية القطرية خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد بزيادة وسطي المخصصات القطرية. وستعتبر التجربة الريادية للإقراض المستند إلى النتائج البرامجية نقطة دخول هامة.

(ب) المستفيدون

30- يعتبر المستفيدون ثاني أكبر مصدر للتمويل المشترك المحلي (19 بالمائة) كما أنهم شركاء هامّون لتوليد الأثر. ومع المعرفة والخبرة الفريدة من نوعها التي يتمتّعون بها، يروّج انخراطهم لقبولهم بالمشروع واستدامة مخرجاته. وسيبني الصندوق على سجلّه الناجح في العمل مع المستفيدين ومنظماتهم للتركيز على المجالين التاليين:

(1) **زيادة انخراط المستفيدين كشركاء للتنمية في تصميم ورصد المشروعات.** وسيتم دعم ذلك من خلال استراتيجية إشراك المواطنين التي يتمّ إعدادها لفترة التجديد الحادي للموارد لتحديد نقاط الدخول الأساسية لإشراك المستفيدين.

[16] أثبتت دراسة معمقة لأداء الصرف في الصندوق أن المشروعات الأكبر تظهر توجهات صرف أكبر (انظر سلسلة بحوث الصندوق (https://maintenance.ifad.org/web/knowledge/publication/asset/39317975)

(2) **تعزيز الجهود الرامية إلى خلق الظروف الممكّنة للاستفادة من تحويلات المغتربين كمصدر لتمويل الزراعة والتنمية الريفية.** يمكن لمرفق تمويل تحويلات المغتربين في الصندوق أن يزيد من مشاركة المستفيدين في عمليات الصندوق من خلال توفير التمويل المشترك لمشروعات الصندوق التي تركز على تحويلات المغتربين واستثمارات المهاجرين.[17] كذلك فإنه يخلق فوائد مباشرة من خلال إيجاد حلول ابتكارية تمويلية تيسّر من التحويلات النقدية بتكاليف منخفضة، وتوسّع من الوصول إلى الخدمات المالية، ومن جملة هذه الخدمات المتاحة للمتلقين.

(ج) المؤسسات المالية المحلية

31- أسهمت مؤسسات تمويل التنمية بحدود 11 بالمائة من التمويل المشترك المحلي في السنوات العشر الماضية. ومع تاريخه الطويل في العمل مع هذه المؤسسات، فإن الصندوق في موقع جيّد لإشراكها بصورة أكبر في جهود التمويل المشترك المحلي.

32- ويعتبر الافتقار للوصول إلى الخدمات المالية الضرورية، بما في ذلك الادخار والائتمان والضمان، أحد التحديات العديدة التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعدّ وجود حلول مالية مفصّلة لاحتياجات هؤلاء المزارعين وبتكاليف يمكن لهم تحمّلها أمرا حاسما لمحاولات المنتجين الفقراء لزيادة دخولهم وبناء صمودهم، من خلال التحرّك من زراعة الكفاف إلى الإنتاج الذي يوجّهه السوق.

(1) وسيكون التركيز الاستراتيجي للصندوق فيما يتعلّق بالمؤسسات المالية المحلية على المجال التالي:

التركيز على تعزيز الائتمان والتخفيف من المخاطر. يمتلك الصندوق ثروة من الخبرات في حشد المساهمات من مؤسسات التمويل المحلية (انظر **الإطار 1**). وسيستمر الصندوق في تحرّي آليات وحوافز جديدة لتعزيز الائتمان والتخفيف من المخاطر بهدف التقليل من مخاطر إرساء شراكات مع أصحاب الحيازات الصغيرة.

الإطار 1

برنامج كينيا للانتشار الريفي للابتكارات والتقنيات المالية

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الدخول الريفية من خلال تحسين الإنتاج والإنتاجية والتسويق، عبر تزويد الأسر الريفية الفقيرة بوصول مستدام ومعزّز لجملة واسعة من الخدمات المالية مترافقة ببناء القدرات.

وهو يتضمّن إيجاد مرفقين يهدفان إلى التقليل من المخاطر وتيسير توفير الخدمات المالية للمناطق الريفية في كينيا، وهما:

(1) مرفق تقاسم المخاطر

صمّم هذا المرفق للمصارف التجارية، مثل مصرف الأسهم، ومصرف K-Rep (الآن مصرف Sidian) ، والمصرف الأسري، ومصرف كينيا التعاوني، وكلها مصارف لديها فائض من السيولة ولكنها بحاجة لتعزيز شهيتها للتعرّض للمخاطر من خلال إيصال خدمات مالية للمناطق الريفية في كينيا. ويتوقّع لمرفق تقاسم المخاطر المقصود به استقطاب الصناديق التجارية لأغراض إعادة الإقراض أن يُستخدم بين 5 إلى 10 مرات خلال دورة حياة البرنامج.

(2) مرفق الائتمان

أما هذا المرفق فهو موجّه لمؤسسات التمويل الصغري التي تقبل الودائع، ولغيرها من المؤسسات التي تتحوّل إلى مصارف. وبهدف استكمال هذا التحوّل سوف تحتاج هذه المؤسسات للأموال على الأجل القصير والمتوسط لتوسيع حوافظها الريفية والزراعية. ويتألّف هذا المرفق من خط ائتماني يستخدم كحافز لهذه المؤسسات لتعميق وصولها، وبخاصة في المناطق المهملة من كينيا. وفي عام 2013 قدّم هذا المرفق قروضا بما يعادل 6 ملايين دولار أمريكي لمؤسسات التمويل الصغري لإعادة إقراضها لسلاسل قيم مخصوصة. وتظهر بيانات المشروع، بأن هذه المؤسسات كانت قادرة على إقراض حوالي 9 ملايين دولار أمريكي لأصحاب الحيازات الصغيرة بحلول سبتمبر/أيلول 2017 (أي حوالي 3 ملايين دولار أمريكي أكثر من الأموال التي أقرضها االمشروع لمؤسسات التمويل الصغري).

ويُتوقّع لأموال هذا البرنامج أن تُسهم في إدخال تغييرات منتظمة على الطريقة التي تنظر فيها المصارف التجارية لإقراض القطاعين الريفي والزراعي، مما يؤدي إلى تدفق مستدام في الموارد إلى هذه القطاعين حتى بعد نهاية المشروع.

التمويل المشترك الدولي

(أ) الشركاء متعددو الأطراف

33- وصلت حصة الشركاء متعددي الأطراف – وهم بصورة طاغية مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي – إلى 65 بالمائة من إجمالي التمويل المشترك الدولي على مدى العقد الماضي. إلا أن المساهمات من هؤلاء الشركاء تفاوتت بصورة كبيرة، مما يشير إلى انعدام اليقين والطبيعة المخصوصة لمثل هذا الدعم (انظر **الملحق الثالث**).

34- يمتلك الصندوق عددا من مذكرات التفاهم مع هذه المنظمات ويبذل الجهود لإعادة تنشيط الانخراط مع شركاء آخرين مثل مصرف التنمية لغرب أفريقيا ومصرف تنمية أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. وسيكون التركيز الاستراتيجي مع المنظمات متعددة الأطراف على المجالات التالية:

(1) **السعي لتكامل المدخلات مع المؤسسات المالية الدولية الأكبر.** على ضوء تركيزه على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، سيزيد الصندوق من جهوده الرامية إلى تكامل التمويل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى للمبادرات على شاكلة مشروعات الري على نطاق كبير. ويعرض **الإطار 2** مثالا ناجحا عن هذا النموذج.

الإطار 2

إندونيسيا لمشروع التنمية التشاركية والإدارة المتكاملة للري

- **الاتساق القوي مع الأولويات الحكومية**

كجزء من خطتها الوطنية للتنمية على المدى المتوسط للفترة 2015-2019، هدفت حكومة إندونيسيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية الرئيسية الأساسية، بما في ذلك الأرز بحلول عام 2017. ودعما لهذا الهدف، فقد التزمت بإعادة إحياء 3.2 مليون هكتار من نظم الري المتدهورة. ويضع هذا الالتزام تركيزا قويا على الزراعة والمياه، مع مناشدة كل من القطاعين العام والخاص في استجابات شاملة وتعاونية.

وقد صُمّم المشروع للمساهمة في أولويات الحكومة من خلال ما يلي: (1) زيادة إنتاج الأرز لأغراض الأمن الغذائي؛ (2) تنمية محاصيل أعلى قيمة لتحسين التغذية الريفية وسبل العيش؛ (3) الترويج لبنى تحتية للري، تتسم بإنتاجية أكبر.

وبالرغم من أن التنفيذ لم يصل إلى مرحلة متقدّمة، إلا أن تصميم المشروع ينفرد بحداثته.

- **تكامل تدخل الصندوق مع مصرف التنمية الآسيوي**

بنى نهج المشروع على الخبرة السابقة لمصرف التنمية الآسيوي والصندوق، والمعلومات المولّدة في إندونيسيا لتعزيز الروابط بين الزراعة (وهي مجال تدخل أساسي للصندوق) وإعادة إحياء نظم الري (وهي مجال تدخل رئيسي لمصرف التنمية الآسيوي) بهدف الحد من الفقر والمساهمة في الأهداف الإنمائية الوطنية. ومكّنت هذه الشراكة الحكومة من الاستفادة من الميزات النسبية لكل من الشريكين الإنمائيين بأسلوب تكاملي.

- **التمويل المشترك مع مصرف التنمية الآسيوي**

وفّر الصندوق 100 مليون دولار أمريكي تألّفت من 98.5 مليون دولار أمريكي على شكل قرض و1.5 مليون دولار أمريكي على شكل منحة. أما مصرف التنمية الآسيوي فقد وفّر 600 مليون دولار أمريكي لتحسين البنى التحتية للري، وإدارة نظم الري، وما يتعلّق بها من أطر سياساتية ومؤسسية. وأسهمت الحكومة بعد دخول المشروع حيّز التنفيذ بسنة بما يعادل 1 مليار دولار أمريكي (مقارنة بـ 102 مليون دولار أمريكي عند تقدير المشروع).

(2) **استدامة الشراكات من خلال تعزيز الحضور القطري.** سوف يأخذ الصندوق زمام المبادرة في إنشاء وتنسيق مجموعات إقليمية للجهات المانحة تركّز على الزراعة وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تدعم هذه الجهود بجهود من مقر الصندوق لإعداد خرائط للجهات المحتملة المشاركة في التمويل لكل بلد على حدة.

(3) **زيادة المرونة للتأقلم مع الشركاء الرئيسيين الأكبر**. سوف يعزّز الصندوق من جهوده في إشراك الشركاء في بعثات التصميم وزيادة المرونة في تبنّي صيغهم للإبلاغ، وخاصة عندما يوفّرون قدرا أكبر من التمويل من الصندوق. ومن الأمثلة الناجحة على هذا النموذج المتّبع في مشروع البنى الأساسية الساحلية التي تتّسم بالصمود في وجه تغير المناخ في بنغلاديش، والمعروض **في الإطار 3**.

الإطار 3

مشروع البنى الأساسية الساحلية التي تتّسم بالصمود في وجه تغير المناخ في بنغلاديش

صادق المجلس التنفيذي للصندوق على هذا المشروع عام 2013، مما يثبت كيف يمكن لاتساق العمليات مع الأولويات الوطنية والتعاون الاستباقي مع شركاء التنمية أن يؤدي إلى تمويل مشترك يركّز على التكامل والاتساق. والأهم من ذلك، فهو يمثّل نموذجا يحتذي للتغلّب على الاختناقات الإجرائية التي تخلق التحديات للتمويل المشترك لعمليات الصندوق.

ويدمج هذا المشروع بين مشروعين، وهما: مشروع البنى التحتية المستدامة للأسواق لتعزيز سبل العيش الذي صمّمه الصندوق؛ ومشروع تحسين البنى التحتية التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ في المناطق الساحلية الذي صمّمه مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الألماني. ويرفد مشروع تحسين السدود الساحلية الذي موّله البنك الدولي لاحقا مشروع الصندوق للبنى التحتية الساحلية التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ في بنغلاديش.

ويحدّد هذا المشروع الذي يتواءم مع الخطة الخمسية السادسة للحكومة الطرق الريفية والأسواق والزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك المجتمعية كمجالات للتركيز لأغراض النمو المناصر للفقراء.

ويعمل هذا المشروع من الناحية العملية، كمشروع واحد مع ثلاثة مكونات فرعية في ثلاث مقاطعات يموّلها الصندوق (الطرقات، والجسور، والسدود الصغيرة)، ومصرف التنمية الآسيوي (الطرقات، والجسور، ومراكز النمو، وأسواق القرى الأكبر)، ومصرف التنمية الألماني (ملاجئ الأعاصير وإدارة المعرفة).

ويعتبر مكتب إدارة المشروع الإقرادي في داكا (مع وجود مكاتب إضافية لكل إقليم يغطيه هذا المشروع) مسؤولا عن تنسيق جميع أنشطة المشروع مع احترام المبادئ التوجيهية للتوريد والإدارة المالية لكل منظمة على حدة. ويقوم الصندوق مع مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الألماني برصد هذا المشروع والإشراف عليه بصورة مشتركة.

وقد صنّف استعراض منتصف الفترة الذي أجري في أغسطس/آب 2017 التقدم الإجمالي للمشروع على أنه مرض .

(4) **استقطاب "النموذج التسلسلي"**. لدى الصندوق خبرة مع المشروعات ذات المراحل المتعددة التي تؤدي إل زيادة التمويل المشترك (انظر **الإطار 4**). وسيستمر الصندوق في تحرّي هذا النموذج لجلب قدر أكبر من التمويل المشترك على نطاق واسع استنادا إلى مشروعاته الريادية الابتكارية الناجحة.

الإطار 4

مشروع التنمية الرعوية المجتمعية في إثيوبيا – المرحلة الثالثة

يشكّل هذا المشروع المقترح بمرحلته الثالثة، مع مرحلتيه الأولى والثانية، أفضل ممارسة لمثال التمويل المشترك من خلال تسلسل العمليات، مع زيادة التمويل المشترك في كل مرحلة من هذا التسلسل. وتمثّل هذه المراحل أيضا مثالا جيدا عن برنامج يكمّل فيه الصندوق، مع مهارته الأساسية في نهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي ودعم مكونات سبل العيش، بنهج جهة أخرى مشاركة في التمويل.

وكانت هذه التجربة الريادية في مرحلتها الأولى ناجحة على وجه العموم وأوجدت محفّزات أداء للإنجاز والانتقال إلى مرحلة ثانية. وعند استكمال المرحلة الأولى، بلغ إجمالي قروض الصندوق 20 مليون دولار أمريكي، وأسهمت المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي على شكل منح، في حين كان إسهام الحكومة بحدود 10 مليون دولار أمريكي. وغدت المرحلة الثانية من هذا المشروع نافذة المفعول في أكتوبر/تشرين الأول 2008 وأُغلقت حسب الوقت المحدد لها بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وبلغ التمويل المستقطب عند الإنجاز ما مجموعه 37 مليون دولار أمريكي من الصندوق، و75 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و14 مليون دولار من الحكومة.

وبنت المرحلة الثالثة من المشروع على نجاح المرحلتين السابقتين منه، واستمرت في إدماج نهج التنمية التي يقوده المجتمع المحلي في عمليات الحكومة. وتقدّر الاستثمارات الإجمالية والتكاليف المتكررة الإضافية بحدود 217 مليون دولار أمريكي، يوفّر منها الصندوق 95 مليون دولار أمريكي في حين التزمت المؤسسة الدولية للتنمية بتوفير 100 مليون دولار أمريكي على أن تقوم الحكومة والمستفيدون بتوفير المبلغ المتبقي.

(ب) المرافق العالمية: **صناديق المناخ والبيئة متعددة الأطراف**

35- يتمتّع الصندوق بسجل مثير للإعجاب في تعبئة الأموال التكميلية من صناديق البيئة والمناخ العالمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية وصندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق التكيّف. وفي عام 2016، اعتُمد الصندوق أيضا لاستلام التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ. وقد نما التمويل المخصّص للبيئة والمناخ عشرة أضعاف، من 54 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق إلى 586 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد العاشر للموارد. أما في فترة التجديد الحادي عشر للموارد فسيضمن الصندوق أن تقوم 100 بالمائة من مشروعاته بتعميم شواغل المناخ وأن يركّز ما لا يقلّ عن 25 بالمائة من برنامج قروضه ومنحه على تغير المناخ بصورة مخصوصة.

36- وسيعرض الصندوق استراتيجية منقحة وخطة عمل عن البيئة وتغير المناخ على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018، محدّدا تعبئة الموارد كمجال من مجالات الأولوية للعمل وواضعا أهداف التمويل المشترك لتغير المناخ والبيئة حتى عام 2025. وسوف تستند هذه الأهداف إلى ما يلي: الميزة النسبية للصندوق على المستوى العالمي؛ والاحتياجات القطرية واحتياجات البرمجة في الصندوق؛ والاتساق مع أهداف الصناديق المتعددة الأخرى؛ والحاجة لتحقيق الكفاءة.

(ج) المنظمات الثنائية

37- تسهم المنظمات الثنائية بحوالي 17 بالمائة من التمويل المشترك الدولي في الصندوق على مدى السنوات العشر الماضية. ووصلت حصة حساب الأمانة الإسباني وحده إلى 64 بالمائة من إجمالي التمويل المشترك الثنائي؛ أما ما تبقى فأسهمت به 13 منظمة ثنائية أخرى. كذلك استمرت المنظمات الثنائية في لعب دور رئيسي في تمويل أنشطة نقل المعرفة.

38- وأما التركيز الاستراتيجي مع المنظمات الثنائية فسيكون على المجالات الثلاثة التالية:

(1) **الانخراط الانتقائي مع الشركاء الأساسيين.** على المستوى الإقليمي، طوّر الصندوق معرفة جديدة "بثقافات" واهتمامات الشركاء الثنائيين. وسوف يستتير الحوار مع هؤلاء الشركاء بعملية وضع الخرائط التي تمكّن الصندوق من التركيز على المنظمات الثنائية المحدّدة كأكثر الشركاء مناسبة استنادا إلى مجالات أولوياتها وسجلها الإيجابي. وأيضا للنظر في اهتمامهم وتركيزهم على قضايا التعميم في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وهي الشباب والتمايز بين الجنسين والمناخ والتغذية.

(2) **التركيز على التدابير "المجمّعة"**. على ضوء نجاح تجربة حساب الأمانة الإسباني، سوف يسعى الصندوق بنشاط لإنشاء مرافق تجميع مشابهة مع الجهات المانحة الثنائية الأخرى المتمايزة من ناحية المبدأ حسب البلدان ومجالات الاهتمام. ويُتوقّع للتركيز على حسابات الأمانة متعددة الجهات المانحة أن يقلّص من تكاليف المعاملات.

(3) **الاستفادة من مركزي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة المنشأين حديثا.** كمساهم أساسي في مبادرة تقاسم المعرفة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، صمّم الصندوق وموّل ويسّر حوالي 150 مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين عامي

2009 و2014.[18] وقد دعم هذا الانخراط الصندوق في سعيه إلى الوصول إلى الجهات المانحة الناشئة والمبادرات الجديدة، مثل العمل مع حكومة الصين على التمويل المشترك للمشروعات في مبادرة الحزام والطريق.[19] وتحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيسعى الصندوق إلى توسيع التمويل من خلال منظمات ثنائية لأغراض نقل المعرفة والمساعدة التقنية.

(د) المؤسسات الخيرية

39- وجدت دراسة حديثة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن 130 مؤسسة خيرية من أكثر المؤسسات الخيرية الخاصة نشاطا في العالم قد أسهمت بحدود 24 مليار دولار أمريكي في التنمية بين عامي 2013 و2015، حيث وصل نصيب مؤسسة بيل وملينداغيتس منها إلى 49 بالمائة من الإجمالي. وسيستمر الصندوق في إيلاء الأولوية لمجالات التركيز الاستراتيجية التالية:

(1) **اختيار مرافق التمويل الاستراتيجية التي تتواءم مع أولويات هذه المؤسسات الخيرية.** وتتضمّن هذه المرافق صندوق المساعدة التقنية التابع لصندوق رأسمال الأعمال الزراعية، والمرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية، الذي يسمح للمؤسسات الخيرية بالاستثمار المشترك والاستفادة من الإطار الذي وضعه الصندوق.

(2) **وضع الصندوق في موقع الشريك الذي تختاره المؤسسات الخيرية من خلال أحداث المعرفة الاستراتيجية.** سوف يستضيف الصندوق عددا من أحداث التعلّم وإرساء الشراكات حول المواضيع التي تتّسق مع أولويات المؤسسات الخيرية. وهي تتضمّن التمكين الاقتصادي للنساء، والبيانات الخاصة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والهدر وخسائر ما بعد الحصاد، والتأقلم مع تغير المناخ، وعمالة الشباب الريفيين.

القطاع الخاص

40- من المعترف به على نطاق واسع أن المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد المحلية لن يكفيا لتمويل أهداف التنمية المستدامة الطموحة.[20] وتُظهر بيانات الصندوق مساهمة متواضعة للغاية بما يقدّر بـ 5 بالمائة من القطاع الخاص في هذه الجهود على مدى السنوات العشر الماضية. إلا أن مساهمات القطاع الخاص تميل إلى أن تتبلور أثناء تنفيذ المشروعات عوضا عن مرحلة المصادقة عليها. وسيكون القياس المعزّز باستخدام نظم الرصد والتقييم المحسّنة محوريا لتتبّع هذه المساهمات بصورة أكثر دقة. ومع محاولة لاقتناص للفارق بين تعبئة الموارد المباشرة وغير المباشرة، كما هو معروف في الدليل الإشاري لفريق المهام المعني بالاستفادة من الاستثمارات الخاصة والتابع للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف.

41- وسيشارك الصندوق في النقاش العالمي الدائر بين المصارف متعددة الأطراف لزيادة التمويل من القطاع الخاص. كما جاء موجزا في البيان المشترك للمصارف متعددة الأطراف لعام 2017 بشأن طموحات حشد التمويل الخاص، ولتحري سبل تقدير حجم الاستثمارات الخاصة المحفزة من خلال دراسات حالة عن طريق

[18] انظر الوثيقة EB 2016/119/R.6. نهج الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (2016).

[19] مبادرة الحزام والطريق التي ترعاها الصين هي مشروع بقيمة 900 مليار دولار أمريكي لإعادة إحياء وتطوير طريق الحرير التجارى الذى يربط بين آسيا وبعض المناطق فى الغرب، وقد وضع مخطّطه الرئيسى لأول مرة الرئيس Xi Jinping عام 2013. وهو يشمل أكثر من 100 مشروع ثنائي تعدد الأطراف، وعابر للحدود يتعدّى البنى التحتية ليشمل تنمية المشروعات.

[20] من المليارات إلى التريليونات: تحويل التمويل الإنمائي.

الانضمام إلى فريق المهام المشترك بين المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، المعني بتحفيز الاستثمار الخاص.

42- وسوف يستفيد جدول أعمال التمويل المشترك من استراتيجية القطاع الخاص الجديدة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد ليعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه في عام 2019. والتي يتمثّل أحد أهدافها في استقطاب المزيد من التمويل من القطاع الخاص سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى البرامج القطرية، بما في ذلك تعبئة تمويل القطاع الخاص من خلال صناديق الأثر الاجتماعي بالإضافة إلى تسهيلات الإقراض المشترك. كذلك ستضع الاستراتيجية توصيفا لعملية الحذر الواجب لضمان التخفيف من المخاطر التشغيلية والمخاطر على سمعة الصندوق في الانخراط مع نظراء جدد من القطاع الخاص.

43- وستقترح استراتيجية القطاع الخاص وسائل إضافية لاستقطاب الأموال من هذا القطاع. وسيستمر الصندوق بتعزيز انخراطه مع القطاع الخاص. ومن بين الأمثلة على آليات الاستقطاب هذه ما يلي:

(1) **توسيع نطاق النموذج الناجح لنهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص.** أثبت نهج الشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص[21] نجاحه في استقطاب مساهمات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال منصات سلاسل القيمة. ومن خلال خطط الانخراط المشتركة، امتاز هذا النهج أيضا بتمكّنه من قياس ورصد مساهمات القطاع الخاص من مرحلة تصميم المشروعات وزيادة موثوقيتها انتهاء بالتنفيذ.

(2) **الاستفادة من الشبكات الموجودة.** الانخراط مع الشركاء من خلال الشبكات الموجودة، مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وشبكة التمويل والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى جانب غيرها من منصات الابتكار الوطنية والإقليمية[22] ومنتديات التنمية الريفية.

(3) **الاستفادة من مرفق المساعدة التقنية لصندوق ABC.** يعني الابتكار التخفيف من المعوقات التي تعيق الوصول إلى التمويل، وييسّر هذا الصندوق الوصول إلى رأس المال الضروري للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية متوسطة وصغيرة الحجم.[23] وأما مكوّن مرفق المساعدة التقنية، فيهدف إلى مساعدة المزارعين الريفيين على بناء مهارات الأعمال والتعلّم من المبادرات الفردية، وزيادة تعزيز جاذبية مشروعات الصندوق للمستثمرين من القطاع الخاص.

رابعا – القياس والرصد

44- تتمثّل نقطة البداية لاقتناص التمويل المشترك في جداول وضع تكاليف المشروعات والتحليل الاقتصادي والمالي لها. وتعتبر هذه المدخلات أساسا لاتفاقية التمويل مع المقترض. وهي تنعكس في نظام GRIPS

[21] اتخذ نموذج الشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص الابتكاري نهجا منتظما لإشراك القطاع الخاص المحلي مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم، كشركاء متساوين في المشروعات التي يدعمها الصندوق.

[22] انظر: CGIAR, Innovation platforms practice brief 1: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08a2840f0b652dd0005bc/Brief1.pdf.

[23] انظر: See Statement by the President of IFAD, at the Seeds & Chips Global Food Innovation Summit: www.ifad.org/web/latest/speech/asset/40293533.

في الصندوق، الذي يعتبر نقطة الدخول لقياس ورصد التمويل المشترك. ولتعزيز قياس ورصد التمويل المشترك، سيتّخذ الصندوق الخطوات التالية في مرحلة التصميم وخلال التنفيذ:

(1) **رفع سوية نظم الرصد والإبلاغ الموجودة لاقتناص جميع مصادر وفئات التمويل المشترك والتمكين من الخروج بتحديثات خلال التنفيذ.** وسوف تقسّم هذه النظم التي سيتم رفع سويتها إلى التمويل بين التمويل المشترك العيني والنقدي، وستؤدي إلى تقييم خلال مرحلة التصميم وستمكّن من الرصد والإبلاغ خلال التنفيذ. وسوف يشير نظام الرصد المعزز إلى النواقص في إيصال التمويل المشترك.

(2) **تعزيز الوعي بين صفوف الموظفين.** سوف يتمّ تدريب موظفي المشروعات على أهمية واستخدام النظم التي سيتمّ رفع سويتها.

(3) **تحديث المبادئ التوجيهية والإجراءات.** سوف ينقح الصندوق من المبادئ التوجيهية للإشراف ودعم التنفيذ، والمبادئ التوجيهية للتحليل الاقتصادي والمالي، ودليل تنفيذ المشروعات لضمان المحاسبة والرصد الملائم للتمويل المشترك، بما في ذلك المساهمات العينية.

45- **الرصد بما يتعدى الأرقام.** سوف يرصد الصندوق التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، من خلال رصد مستويات التمويل المشترك – والأهم من ذلك – زيادة الأثر في الدول الأعضاء. وسيتضمّن ذلك رصد الوصول الموسّع وتعظيم العدد الإجمالي للمستفيدين الذين تمّ تمكينهم من خلال التمويل المشترك، إضافة إلى ذلك، خلق "مصفوفة لموارد الشركاء" تسمح بتتبّع أداء شركاء التمويل المشترك مع تركيز خاص على التمويل المشترك العالمي. وسيمكّن ذلك، مع التزام التجديد الحادي عشر للموارد بتطوير وتنفيذ إطار للتخطيط الاستراتيجي ورصد شراكات الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية والمؤسسية، من السماح بحلقات التغذية الراجعة لتقييم أين يتوجّب تركيز الموارد، ومتى يكون من المحبّذ فسخ الشراكات استنادا إلى اعتبارات الكفاءة.

خامسا – الأدوار والمسؤوليات

46- سوف يعتمد التنفيذ الفعال لخطة العمل على إيجاد الأدوار والمسؤوليات الواضحة ضمن المنظمة.

ألف– دور قيادة الصندوق

47- سوف تحدّد قيادة الصندوق النبرة، وتحفّز الموظفين على زيادة تركيزهم على التمويل المشترك.

48- إضافة إلى ذلك، سوف تنخرط القيادة مع الحكومات وغيرها من شركاء التنمية على أعلى المستويات بالاستفادة من المنتديات ذات الصلة لتكثيف الحوار حول التمويل المشترك.

باء – دور دائرة إدارة البرامج

49- سوف يضطلع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، جنبا إلى جنب مع مدراء الشعب التقنية وشعب العمليات بالمسؤولية عما يلي: (1) تحديد الاستراتيجية الإقليمية والعالمية التي سيتم تحديثها مع كل دورة من دورات تجديد الموارد؛ (2) الانخراط مع الحكومات وشركاء التنمية بدعم من وضع خرائط للجهات المانحة والبيانات على المستوى القطري. وسوف توجّه خطط الانخراط التي ستركّز على الشركاء الرئيسيين

الانخراط المنتظم على جميع المستويات، بما في ذلك تحديد الاجتماعات الرئيسية على المستوى المؤسسي، والمعالم البارزة المتوقعة من شراكات التمويل المشترك، والجدول المتصور للأماكن والأحداث للإبقاء على الانخراط على المستوى القطري. وسوف تُدرج جهود التمويل المشترك بصورة صريحة في أهداف وأداء كل من نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، والمدراء الإقليميين، والمدراء القطريين، ومدراء البرامج القطرية وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من المساءلة.

50- وسوف يضطلع المدراء الإقليميون بالمسؤولية عن الوصول إلى الأهداف الإقليمية الموضوعة ضمن كل إقليم. وسيتمّ تطبيق الأهداف التأشيرية على المستوى القطري، بصورة مرنة وتستخدم كمبدأ توجيهي للمناقشات الاعتيادية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

51- وسيضطلع كل من نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج والمدراء الإقليميين في المقر بالمسؤولية عن استقطاب التأييد للتمويل المشترك مع الدول الأعضاء والشركاء. وسوف يلعب المدراء الإقليميون أيضا دورا هاما في دعم المدراء القطريين ومدراء البرامج القطرية في الحوار الوطني مع وزارات الزراعة والاقتصاد والمالية والتخطيط.

جيم – دور المدراء القطريين ومدراء البرامج القطرية

52- بما يتماشى مع نموذج العمل المعزّز للصندوق، سوف يلعب المدراء القطريون ومدراء البرامج القطرية المدعومون بموظفي المالية دورا رئيسيا في إعداد خطط للانخراط على مستوى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في حوار على المستوى القطري، بما في ذلك مع الممثلين عن الوزارات والمشاركين في منتديات التنمية.

53- وكذلك سيكون المدراء القطريون ومدراء البرامج القطرية مسؤولين عن تحديد الشركاء والانخراط معهم في وقت مبكر من تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات بهدف الاتفاق على المستويات الملائمة للتمويل المشترك. كما سيعززون أيضا من العلاقات مع المشاركين في التمويل، من خلال تفاعلات منتظمة وتبادل للفرص المتاحة لتصميم مشروعات وبرامج مشتركة.

دال – الدعم المؤسسي

54- سوف يستفيد الصندوق من نموذجه المعزّز للامركزية بدعم كامل من الشعب المتعددة في المقر لتوسيع التمويل المشترك. ومن الهام بمكان السعي لإيجاد مستوى متوازن من المسؤوليات في تنفيذ جدول الأعمال هذا بين مقر الصندوق ومكاتبه القطرية.

55- وسيلعب الاقتصاديون الإقليميون ومستشارو الحافظة المدعومون من مكتب الشراكات وتعبئة الموارد دورا محوريا في وضع خرائط الجهات المانحة على المستوى القطري والإقليمي، وتحديد مجالات التدخلات ذات الأولوية كأساس لاختيار أكثر شركاء التمويل المشترك استراتيجية.

56- وسيدعم مكتب الشراكات وتعبئة الموارد، مع كل من دائرة إدارة الاستراتيجية وإدارة المعرفة وشعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف وشعبة الاتصالات وشعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والشمول

الاجتماعي جدول أعمال التمويل المشترك، وذلك من خلال تحليل وتوثيق ونشر آثار تدخلات الصندوق لإثبات صحة توفير التمويل المشترك.

57- وسيستمرّ مكتب الشراكات وتعبئة الموارد في قيادة جدول أعمال الشراكات المؤسسي في الصندوق، من خلال السعي للفرص المتاحة لحسابات الأمانة، والتمويل التكميلي وغيره من مرافق التجميع بالتعاون مع الشعب الإقليمية.

58- وستستمر شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف، باعتبارها النقطة المرجعية لجميع الصناديق العالمية للبيئة والمناخ، في تيسير الوصول إلى هذه الموارد، وضمان الاتساق مع معايير وأهداف هذه الصناديق.

59- أما شعبة خدمات الإدارة المالية وشعبة سياسات العمليات والنتائج، مدعومة بشعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فستجري جميع التعزيزات في النظم الضرورية لتبني نهج قياس واحد لقياس ورصد التمويل المشترك.

60- كما ستضمن شعبة خدمات الإدارة المالية ومكتب المستشار العام المرونة بغية تحقيق الانسجام في الاتفاقيات والعمليات وصيغ الإبلاغ مع تلك التي تستخدمها الجهات الأخرى المشاركة في التمويل، وخاصة في الحالات التي ينضمّ فيها الصندوق إلى عمليات أكبر.

خطة عمل من أجل تنفيذ فعال

تبني خطة العمل على الأبعاد الرئيسية لإطار تعبئة الموارد، وتحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية، وإجراءات القياس والرصد. وفي حين سيستفيد الصندوق بشكل كامل من نموذجه المعزز الخاص باللامركزية للنهوض بجدول أعمال تعبئة الموارد (وبوجه خاص الموارد المحلية)، ستقوم عدة وحدات في المقر الرئيسي بدعم المكاتب القطرية في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق التمويل المشترك. وتشمل أوجه الدعم المؤسسية هذه تدابير وجهود تتراوح بين المساعدة التقنية ودعم النظم إلى وضع خطط اتصالات فعالة.

الإجراءات/الأدوار	*المسؤولية*	*الإطار الزمني*	*أوجه الدعم المؤسسي*
تحديد الفرص الرئيسية للتمويل المشترك على المستوى الإقليمي والقطري			
الإجراء 1: تعزيز تحليلات السياقات القطرية (أ) إجراء استعراض لأطر التنمية على المستويين الوطني والإقليمي كجزء من عمليات إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل مواءمة تدخلات الصندوق بشكل أفضل مع الخطط الوطنية/الإقليمية العريضة (ب) إجراء تحليل سنوي للحيز المالي للبلدان، ولمستوى المديونية، والتدفقات الحكومية إلى الزراعة لتقييم قدرة تعبئة الموارد الوطنية بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	خبير اقتصادي إقليمي/ مستشارو الحافظة	في بداية السنة التقويمية وعند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	تقديم المساعدة التقنية والوثائق الداعمة للاستعراض والتحليل (شعبة سياسات العمليات والنتائج/شعبة خدمات الإدارة المالية)
الإجراء 2: وضع خريطة للجهات المحتمل مشاركتها في التمويل على المستويات القطرية، والإقليمية، والعالمية لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية، بالإضافة إلى طرائق/خطط التمويل، والإجراءات الإدارية، والتكامل مع مهمة الصندوق لتغذية خطط الأعمال والانخراط	الخبراء الاقتصاديون الإقليميون/ مستشارو الحافظة	الفصل الأول من عام 2019، ويتم تحديثه بشكل دوري	تيسير الوصول إلى المعلومات عن شراكات الصندوق، ومذكرات التفاهم، وترتيبات الأموال التكميلية بحسب البلد وعلى أساس أولويات وطرائق التمويل (مكتب الشراكات وتعبئة الموارد)؛ وتعزيز الانخراط مع الصناديق العالمية المعنية بتغير المناخ والبيئة (شعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماعي)

الإجراء 3: وضع "مصفوفة لشركاء الموارد" للسماح بالمقارنة بين الجهات المشاركة في التمويل المحتملة استناداً إلى التكاليف، والفوائد، والمخاطر لتحديد الأولويات، واختيار الشركاء الرئيسيين في التمويل المشترك	الخبراء الاقتصاديون الإقليميون/ مستشارو الحافظة	عند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مع تغطية فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	تيسير الوصول إلى المعلومات عن شراكات الصندوق، ومذكرات التفاهم، وترتيبات الأموال التكميلية بحسب البلد وعلى أساس أولويات وطرائق التمويل (مكتب الشراكات وتعبئة الموارد)؛ وتعزيز الانخراط مع الصناديق العالمية المعنية بتغير المناخ والبيئة (شعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماعي)
الإجراء 4: تحديد أنسب أنواع اتفاقيات التمويل أو تسهيلات التمويل المتوافقة مع لوائح وإجراءات الصندوق	مكتب الشراكات وتعبئة الموارد	مستمر	تقديم المساعدة التقنية بشأن المضامين المالية والسياساتية (شعبة خدمات الإدارة المالية، ومكتب المستشار العام، وشعبة سياسات العمليات ونتائجها)
الإجراء 5: تعزيز التركيز على التمويل المشترك في المرحلة الأولى من وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم المشروع، وعملية استعراض التصميم.[ج]	نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج/ المدراء الإقليميون	طوال عملية التصميم	تقديم المساعدة التقنية (شعبة الإنتاج، والأسواق، والمؤسسات، وشعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماعي) زيادة التركيز على التمويل المشترك خلال عملية الاستعراض (نائب الرئيس المساعد، والمدراء الإقليميون، وشعبة سياسات العمليات ونتائجها)
الإجراء 6: الاستفادة من أكاديمية العمليات لنشر المعلومات حول أهداف التمويل المشترك، ومناقشة التحديات الداخلية، وتمكين التعلم من الأقران حول خطط الانخراط لتعزيز القدرة على تعبئة الموارد	شعبة سياسات العمليات ونتائجها	الفصل الرابع من عام 2018	دعم وضع النموذج (المدراء القطريون، وشعبة خدمات الإدارة المالية، شعبة الإنتاج، والأسواق، والمؤسسات، وشعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماع)
الانخراط مع شركاء مختارين على مستويات متعددة من خلال حوار فعال من المقر الرئيسي والمكاتب القطرية للإبقاء على شراكات منتظمة وزيادة حضور الصندوق وبروزه في عمليات وفعاليات الشركاء الرئيسيين			
الإجراء 7: وضع خطط انخراط للشركاء الرئيسيين المختارين ترفق بمذكرات التفاهم (أ) على المستوى المؤسسي، ستوجه خطط العمل: • تحديد المنتديات الإنمائية، بما في ذلك منصات الابتكار، ومجموعات العمل التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لتعزيز توسيع التمويل المشترك والاستثمارات الخاصة في مشروعات الصندوق • * خطوات تعزيز الحوار السياساتي العالمي مع كبار المسؤولين رفيعي المستوى للدعوة إلى التمويل، بما في ذلك	نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، المدراء الإقليميون، شعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماعي (المستوى المؤسسي) المدراء الإقليميون/المدراء القطريون/ مدراء البرامج القطرية (المستوى القطري)	في كل دورة تجديد موارد (المستوى المؤسسي) عند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مع تغطية فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (المستوى القطري)	تحديد وسائل وقنوات الاتصال الرئيسية وتقديم المساعدة لتكييف الرسالة المراد نقلها (وشعبة سياسات العمليات ونتائجها، ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة الانخراط العالمي والعلاقات المتعددة الأطراف، وشعبة الاتصالات)

التمويل المخصص لتغير المناخ، من خلال تسليط الضوء على أهميته بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة ● * إمكانات إنشاء مجموعات تنسيق إقليمية تركز على الزراعة (ب) على المستوى القطري، ستحدد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ما يلي: ● * الشركاء الرئيسيين خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ● * أدوار الشركاء الرئيسيين طوال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (بما في ذلك خيارات التصميم المشترك) ● * أماكن وتوقيت اجتماعات التخطيط المشترك القطرية والتبادل الدوري المنظم لذخائر المشروعات ● * الموارد المتوقع استقطابها			
الإجراء 8: تعزيز أهمية التمويل المشترك في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الحكومات بما يشمل جميع الوزارات المعنية، مثل الزراعة، والاقتصاد، والمالية، والتخطيط	المدراء القطريون/مدراء البرامج القطرية مع دعم من نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج /المدراء الإقليميون	عند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	إرسال إشارة واضحة بشأن التركيز على التمويل المشترك (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، و المدراء الإقليميون، وشعبة سياسات العمليات ونتائجها)
الإجراء 9: إدراج التمويل المشترك كموضوع للمناقشة في مجموعات العمل القائمة التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (مثل مجموعة العمل المعنية بالإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية) التي يشارك فيها الصندوق	الأشخاص المرجعيون في مجموعات العمل المعنية	في بداية كل سنة تقويمية	تقديم المساعدة في تحديد واستهداف الأحداث، والمنتديات، والمنصات الرئيسية، وتيسير المشاركة (شعبة الانخراط العالمي والعلاقات المتعددة الأطراف، ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة الإنتاج، والأسواق، والمؤسسات، وشعبة سياسات العمليات ونتائجها)
الإجراء 10: تعيين جهة اتصال لتعبئة الموارد في مكتب الشراكات وتعبئة الموارد لكل إقليم	نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج/ المدراء الإقليميون	يحدد فيما بعد	مكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة الموارد البشرية
اعتماد نهج واحد لقياس ورصد التمويل المشترك في مراحل مختلفة من المشروع يستند إلى أنظمة ودعم من المقر الرئيسي			
الإجراء 11: تحديث إرشادات الإشراف والاختصاصات الخاصة	شعبة سياسات العمليات	قبل كل بعثة	تقديم مدخلات تقنية لوضع الاختصاصات (شعبة خدمات الإدارة المالية،

بالخبراء الاقتصاديين، والمتخصصين التقنيين، وموظفي المالية لدمج الجوانب ذات الصلة لقياس التمويل المشترك، ورصده، والإبلاغ عنه (مصنفة بحسب الموارد النقدية والعينية)	ونتائجها، مدراء البرامج القطرية		والخبراء الاقتصاديون الإقليميون، وشعبة سياسات العمليات والنتائج)
الإجراء 12: الاتفاق في مرحلة التصميم على المتطلبات المشتركة للإبلاغ، والمراجعة، والقوائم المالية للتغلب على الاختناقات الإجرائية	المدراء القطريون، مدراء البرامج القطرية	عند التصميم	تقديم الدعم التقني (شعبة الإنتاج، والأسواق، والمؤسسات، وشعبة خدمات الإدارة المالية، ومكتب المستشار العام)
الإجراء 13: تعزيز تتبع التمويل المشترك عن طريق تضمين الأعطال ذات الصلة في الأنظمة ولوحات المعلومات، والربط مع الأنظمة الحالية (نظام إدارة النتائج التشغيلية، ولوحة الإدارة المالية، ونظام المنح والمشروعات الاستثمارية). تنفيذ منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل الخاص بالمناخ	شعبة النتائج وسياسات العمليات، شعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماعي	الفصل الأول من عام 2019	تقديم دعم النظم والتعديلات الإجرائية المناسبة (شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشعبة خدمات الإدارة المالية)
الإجراء 14: الاستعراض الدوري للأهداف الإشارية الإقليمية والقطرية لدعم الوصول إلى الأهداف المؤسسية	المدراء الإقليميون/ المدراء القطريون	سنويا	تقديم المساعدة التقنية والتوجيه الإجرائي (شعبة سياسات العمليات ونتائجها)
إيصال، على أساس هادف واستراتيجي، النتائج الناجحة التي حققتها شراكات التمويل المشترك وتدخلات الصندوق لتحفيز التزام الجهات المانحة والحفاظ على علاقات جيدة			
الإجراء 15: عرض الأمثلة الناجحة للتمويل المشترك خارجيا في الأحداث العالمية والوطنية، وداخليا (على سبيل المثال، في أحداث تقييم الحافظة) من أجل الإثراء المتبادل داخل الأقاليم وفيما بينها	المدراء الإقليميون	مستمر	شعبة الاتصالات، وشعبة سياسات العمليات والنتائج، وشعبة البيئة، والمناخ، والقضايا الجنسانية، والإدماج الاجتماع
الإجراء 16: إنشاء حوافز داخلية عن طريق تضمين التمويل المشترك في أهداف الموظفين ونظام تقييم الأداء، مع تقدير الموظفين ومكافأتهم على أنجح جهود التمويل المشترك (على سبيل المثال، بتقديم جوائز)	القيادة	سنويا، ابتداء من عام 2019	شعبة الاتصالات، من أجل الأحداث والنشر
الإجراء 17: إعداد ونشر تحليل قائم على الأدلة لأثر المشروعات التي يشارك الصندوق بتمويلها لدعم الحوار على المستوى القطري وفي مناقشات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	دائرة الاستراتيجية والمعرفة، شعبة سياسات العمليات والنتائج	بشكل منتظم	القيام بنشر أثر تدخلات الصندوق لإثبات جدوى التمويل المشترك مع الصندوق (شعبة الاتصالات، ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد)
الإجراء 18: ضمان المشاركة الخارجية (وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، الشركاء الإنمائيون) في أحداث التقييم	شعبة سياسات العمليات والنتائج	مستمر	دعم تنظيم الأحداث (شعبة الاتصالات)

المؤسسية، حيث يتم تسليط الضوء على النتائج التي تحققت من خلال شراكات التمويل			

[ج] يمكن أن يشمل ذلك مشاورات مبكرة مع الجهات النظيرة و"تعديلات" مخصصة على التصميم (مثل تدابير التخفيف من مخاطر مؤسسات التمويل الإنمائي، وإيجاد تآزر مع مجالات تركيز الجهات المانحة الدولية، والانخراط مع المستفيدين، وما إلى ذلك).

نظرة عامة على إنفاق الجهات المانحة والحكومات على الزراعة

الجدول 1

التزامات التمويل الإنمائي الرسمي للزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والتنمية الريفية حسب الإقليم المتلقي للفترة 2012–2016

(بالأسعار الثابتة لعام 2016 بملايين الدولارات الأمريكية)

الجهة المانحة	*أفريقيا*	*الأمريكيتان*	*آسيا*	*أوروبا*	*أوقيانوسيا*	*المجموع**
كندا	802	194	134	47	-	**1 177**
فرنسا	750	134	405	279	15	**1 583**
ألمانيا	1 500	369	872	31	6	**2 778**
اليابان	1 187	208	2 487	9	77	**3 968**
جمهورية كوريا	205	79	811	-	8	**1 103**
هولندا	761	17	106	-	-	**884**
الإمارات العربية المتحدة	960	-	26	137	-	**1 123**
المملكة المتحدة	495	162	231	-	-	**888**
الولايات المتحدة	2 600	957	1 917	48	-	**5 522**
مصرف التنمية الأفريقي	2 170	-	-	-	-	**2 170**
مصرف التنمية الآسيوي	-	-	2 438	-	6	**2 444**
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	3 302	611	1 628	1 720	95	**7 356**
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1 869	331	1 572	69	29	**3 870**
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	-	1 715	-	-	-	**1 715**
البنك الدولي	5 829	1 590	8 109	393	105	**16 026**

* المصدر قاعدة البيانات في 3 يوليو/تموز 2018

* تستثني المجاميع متلقي التمويل الرسمي غير المحدد.

الجدول 2

التزامات التمويل الإنمائي الرسمي للزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والتنمية الريفية في البلدان النامية

(بالأسعار الثابتة لعام 2016 بملايين الدولارات الأمريكية)

الجهة المانحة	***2012***	***2013***	***2014***	***2015***	***2016***	***2016–2012***
كندا	209	276	213	288	225	1 211
فرنسا	396	393	386	499	607	2 282
ألمانيا	455	609	971	994	1 006	4 034
اليابان	735	881	761	955	712	4 045
جمهورية كوريا	374	191	271	170	135	1 142
هولندا	535	404	97	187	179	1 402
الإمارات العربية المتحدة	82	295	460	287	-	1 123
المملكة المتحدة	203	211	225	485	187	1 311
الولايات المتحدة	1 193	1 519	1 328	1 506	1 213	6 759
مصرف التنمية الأفريقي	193	386	299	795	497	2 170
مصرف التنمية الآسيوي	644	714	271	398	417	2 444
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	1 788	1 928	786	1 427	2 038	7 967
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	726	650	572	1 254	668	3 871
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	270	311	340	189	606	1 715
البنك الدولي	3 792	2 985	3 047	3 833	2 368	16 025

الجدول 3

مؤشر التوجه الزراعي* للنفقات الحكومية للبلد في كل إقليم (متوسط الفترة 2000–2017)

الإقليم	متوسط مؤشر التوجه الزراعي	الإقليم	متوسط مؤشر التوجه الزراعي
آسيا والمحيط الهادي	**0.32**	**أفريقيا الشرقية والجنوبية**	**0.44**
أفغانستان	0.17	أنغولا	0.21
بنغلاديش	0.40	بوتسوانا	1.60
بوتان	0.61	بوروندي	0.07
كمبوديا	-	جزر القمر	-
الصين	0.27	إريتريا	-
تيمور–ليشتي	0.64	إثيوبيا	0.26
فيجي	0.28	كينيا	0.15
الهند	0.35	ليسوتو	0.42
إندونيسيا	0.11	مدغشقر	0.28
كيريباس	-	ملاوي	0.46
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	-	موريشيوس	0.90
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	موزامبيق	0.20
ملديف	0.18	ناميبيا	0.44
منغوليا	0.31	رواندا	0.14
ميانمار	-	سيشيل	0.82
نيبال	0.22	جنوب السودان	-
باكستان	0.09	سوازيلند	-
بابوا غينيا الجديدة	-	جمهورية تنزانيا المتحدة	
الفلبين	0.37	أوغندا	0.15
ساموا	0.25	زامبيا	0.54
جزر سليمان	0.15	زمبابوي	-
سري لانكا	0.58		
تايلند	0.58		
تونغا	-		
فييت نام	0.14		

الإقليم	متوسط مؤشر التوجه الزراعي
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**0.30**
الأرجنتين	0.14
بليز	-
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	0.66
البرازيل	0.12
شيلي	0.51
كولومبيا	-
كوستاريكا	0.50
كوبا	-
دومينيكا	-
الجمهورية الدومينيكية	0.44
إكوادور	0.12
السلفادور	0.13
غرينادا	0.31
غواتيمالا	0.23
غيانا	-
هايتي	-
هندوراس	-
جامايكا	0.23
المكسيك	-
نيكاراغوا	-
بنما	0.39
باراغواي	0.13
بيرو	-
سانت لوسيا	
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.41
سورينام	-
أوروغواي	0.18
جمهورية فنزويلا البوليفارية	-

الإقليم	متوسط مؤشر التوجه الزراعي
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	**0.37**
ألبانيا	0.11
الجزائر	0.51
أرمينيا	0.17
أذربيجان	0.48
البوسنة والهرسك	-
قبرص	1.30
جيبوتي	
مصر	0.16
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	-
جورجيا	0.20
العراق	-
الأردن	0.23
قيرغيزستان	0.13
لبنان	0.08
جمهورية مولدوفا	0.38
الجبل الأسود	0.09
المغرب	0.02
فلسطين	-
رومانيا	0.68
الصومال	-
السودان	-
الجمهورية العربية السورية	0.23
طاجيكستان	-
تونس	0.78
تركيا	0.44
أوزبكستان	0.71
اليمن	-

الإقليم	متوسط مؤشر التوجه الزراعي
أفريقيا الغربية والوسطى	**0.27**
بنن	0.07
بوركينا فاسو	0.03
الكاميرون	-
كابو فيردي	0.57
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.04
تشاد	-
الكونغو	0.37
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.24
كوت ديفوار	0.15
غينيا الاستوائية	0.97
غابون	-
غامبيا	
غانا	0.04
غينيا	-
غينيا بيساو	0.18
ليبريا	0.04
مالي	0.49
موريتانيا	-
النيجر	-
نيجيريا	0.14
سان تومي وبرينسيبي	0.47
السنغال	-
سيراليون	-
توغو	-

* يستخدم مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي لتتبع الغاية 2(أ) من هدف التنمية المستدامة 2. ويعرّف المؤشر بأنه حصة الزراعة من النفقات الحكومية. وعندما تكون قيمته أكبر من 1، فذلك يعكس توجها عاليا نحو القطاع الزراعي، الذي يتلقى حصة أكبر من الإنفاق الحكومي مقارنة بمساهمته في القيمة الاقتصادية المضافة. ويعكس مؤشر قيمته أقل من 1 توجها منخفضا نحو الزراعة، بينما يعكس مؤشر قيمته 1 توجها محايدا من قبل الحكومة نحو القطاع الزراعي
(https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-0A-01.pdf ; https://unstats.un.org/sdgs/metadata/).

موجز النتائج المنبثقة عن التحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق

1- هذا الملحق هو عبارة عن مقتطفات من الوثيقتين "النتائج الأولية للتحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق" (TFWG 2018/1/W.P.4)، و"نتائج إضافية من التحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التمويل المشترك" (TFWG 2018/2/W.P.4). وسوف يتم نشر الدراسة الكاملة كجزء من سلسلة أبحاث الصندوق.

أولا – الأنماط التاريخية في التمويل المشترك للصندوق

ألف – التمويل المشترك بحسب دورة تجديد الموارد

2- يبين الشكل 1 أن أعلى نسبة للتمويل المشترك المحلي تحققت في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، بينما سجلت فترة التجديد السابع لموارد الصندوق أعلى نسبة للتمويل المشترك الدولي. ويمكن إسناد ذلك إلى أزمة الغذاء الدولية في الفترة 2008–2012، وإطلاق حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي مما دفع مساهمات الجهات المانحة في مشروعات الصندوق.

الشكل 1

متوسط نسبة التمويل المشترك بحسب دورة تجديد الموارد

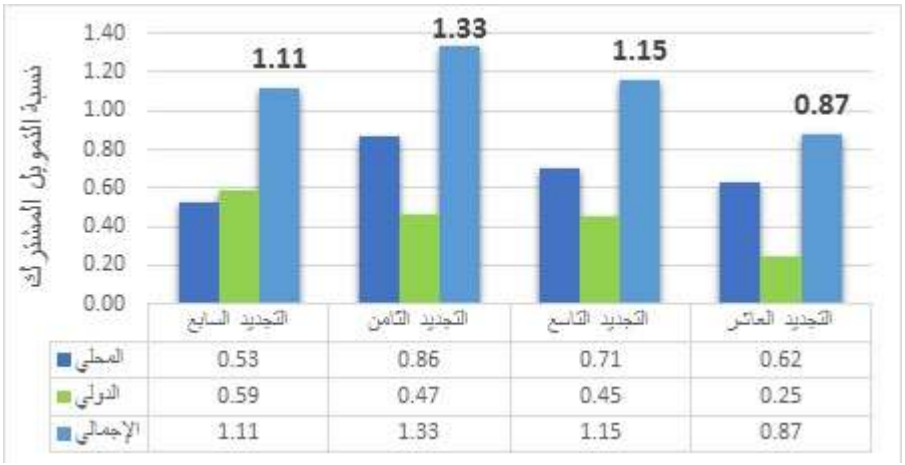

	التجديد السابع	التجديد الثامن	التجديد التاسع	التجديد العاشر
المحلي	0.53	0.86	0.71	0.62
الدولي	0.59	0.47	0.45	0.25
الإجمالي	1.11	1.33	1.15	0.87

المصدر: بيانات التمويل الخاصة بنظام المنح والمشروعات الاستثمارية في 21 مارس/آذار 2018 (باستثناء البيانات التي لم تحدد بعد)

باء – الفروقات الإقليمية في التمويل المشترك

3- يبين الشكل 2 أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، سجل إقليم آسيا والمحيط الهادي، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، أعلى نسب تمويل مشترك محلي، مساهمين بحوالي 0.80 دولار أمريكي مقابل كل دولار من تمويل الصندوق في الأقاليم.

4- ويُعكس هذا النمط بالنسبة للتمويل المشترك الدولي. إذ تشير البيانات إلى أنه في السنوات العشرين الماضية، كانت أكثر الأقاليم استفادة من الموارد الدولية إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى.

5- سجل إقليم أفريقيا الغربية والوسطى في المتوسط أدنى نسبة من التمويل المشترك المحلي في الفترة ما بين عامي 1995 و2017. وأظهرت المشاورات الداخلية أن هذا يمكن أن يعكس حقيقة أن معظم البلدان في الإقليم ذات دخل منخفض وتواجه قيودا تتصل بالميزانية. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن الظروف الاقتصادية المقيدة للغاية لمعظم البلدان في الإقليم، وانعدام الأمن بشكل كبير، ولا سيما في بلدان منطقة الساحل، قد خفّضت آفاقها في مجال التمويل المشترك المحلي.

6- سجل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في المتوسط أدنى نسبة تمويل مشترك دولي خلال الفترة ما بين عامي 1995 و2017. وقد رُدّ ذلك جزئياً أثناء المشاورات الداخلية إلى التقلب الكبير في مساهمات الجهات المانحة في الإقليم. ويتمثل قيد رئيسي آخر على تعبئة الموارد في أمريكا اللاتينية والكاريبي في التحول في الأولويات الوطنية من التنمية الريفية إلى الحضرية مع مرور الإقليم في عملية تحضر متنامية.

الشكل 2

متوسط نسب التمويل المشترك المحلي والدولي بحسب الإقليم خلال الفترة 1995–2017

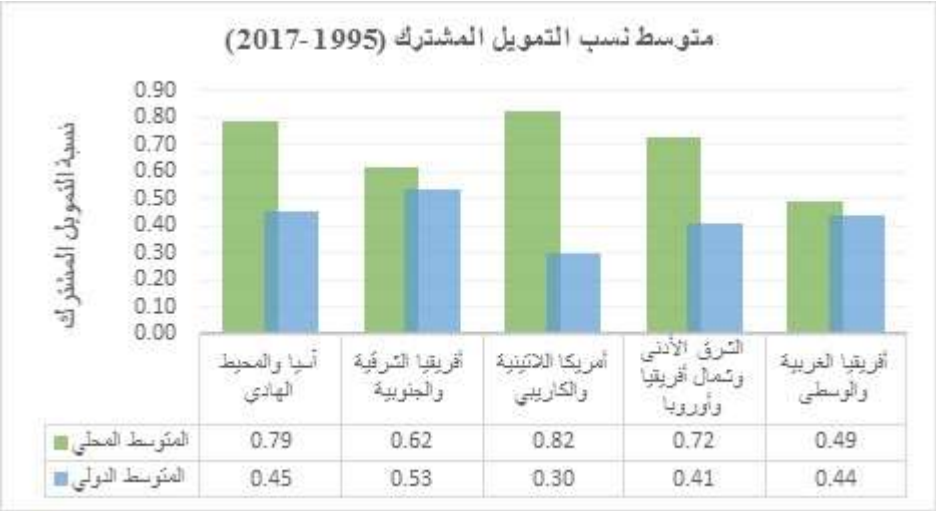

المصدر: بيانات إجمالي التمويل المعتمد الخاصة بنظام المنح والمشروعات الاستثمارية في 2 مايو/أيار 2018 (باستثناء البيانات التي لم تحدد بعد)

جيم – مصادر التمويل المشترك في مشروعات الصندوق

7- أظهر تحليل أجري على جملة من المشروعات المصادق عليها في السنوات العشرين الماضية معدل تمويل مشترك محلي بحدود 0.72 ومعدل تمويل مشترك دولي بحدود 0. 52، ومع أن هذه المعاملات مشجعة إلا أن التوجهات الأخيرة تظهر تراجعا فيها.

8- بين عامي 1995 و2017، جاءت نسبة 93 في المائة من إجمالي التمويل المشترك المحلي من الحكومات، والمستفيدين، والمؤسسات المالية المحلية. وساهمت المنظمات غير الهادفة للربح بأعلى متوسط (بملايين الدولارات الأمريكية) ولكن مساهماتها لم تمثل سوى 2 في المائة من إجمالي التمويل المشترك المحلي خلال الفترة. ويقارن الشكل 3 أدناه مبالغ التمويل المشترك المحلي التي تمت تعبئتها من أكبر المصادر بين التجديد التاسع والعاشر لموارد الصندوق. وتظهر البيانات أن التمويل المشترك المحلي انخفض بشكل طفيف على مدى دورتي التجديد الأخيرتين من 2.3 مليار دولار أمريكي تمت تعبئتها خلال فترة التجديد

التاسع إلى 1.8 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر (بما في ذلك ذخيرة المشروعات لعام 2018 حتى 28 يونيو/حزيران). وكان الدافع وراء هذا الهبوط هو الانخفاض الكبير في التمويل المشترك من الحكومات والمؤسسات المالية المحلية.

9- بالاستقاء من المعلومات المجموعة من مشاورات داخلية مكثفة من الواضح أن الأسباب الرئيسية التي تفسر النواقص في تعبئة الموارد المحلية تتعلق بحالات عديدة بالظروف الاقتصادية الكلية للبلدان (المجال النقدي، مستوى المديونية، معدل الفقر، الهشاشة، إلخ)، والأولوية السياسية التي تمنحها الحكومة للزراعة والتنمية الريفية علاوة على عوامل تتعلق بالعمليات التشغيلية والمؤسسية الداخلية في الصندوق (عمليات تصميم المشروعات وجودة الشبكات القطرية والعلاقات المبنية على وضوح صورة الصندوق والتواصل الفعال عن أداء المشروعات والمواءمة مع الخطط الوطنية والانخراط مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة، علاوة على ضعف التعبير عن الميزة النسبية للصندوق بين شركاء التنمية الآخرين الموجودين في البلاد).

الشكل 3

تطور أكبر الشراكات المحلية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

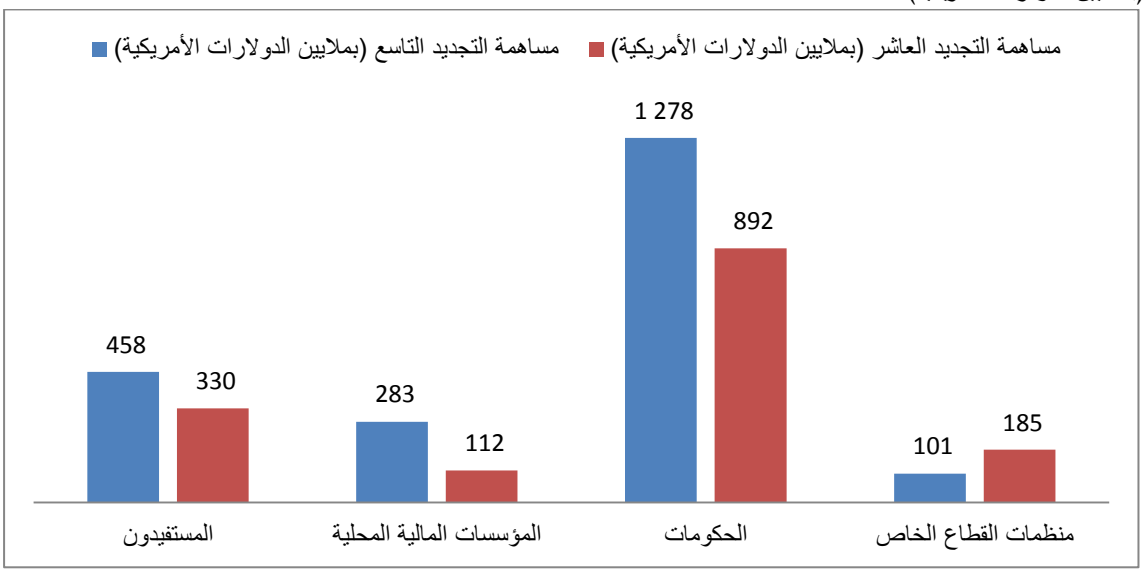

المصدر: بيانات إجمالي التمويل المعتمد الخاصة بنظام المنح والمشروعات الاستثمارية في 28 يونيو/حزيران 2018

10- كان التمويل المشترك الدولي مدفوعا أساسا بالمنظمات متعددة الأطراف، والثنائية، والحكومية الدولية، حيث شكلت المساهمات متعددة الأطراف نسبة 59 في المائة من إجمالي التمويل المشترك الدولي المستقطب بين عامي 1995 و2017. وقد حقق "التمويل الجماعي" في المتوسط مساهمة عالية استثنائية، على الرغم من أن حصة هذه المساهمة ضمن إجمالي التمويل المشترك الدولي المستقطب لم تكن سوى 2 في المائة.

11- ويقارن الشكل 4 مبالغ التمويل المشترك الدولي التي تمت تعبئتها من أكبر المصادر بين التجديد التاسع والعاشر لموارد الصندوق. ويظهر أن إجمالي التمويل المشترك الدولي انخفض بشكل حاد بين فترة التجديد التاسع والعاشر لموارد الصندوق من 1.7 مليار دولار أمريكي تمت تعبئتها في فترة التجديد التاسع إلى 905 ملايين دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر (بما في ذلك ذخيرة المشروعات لعام 2018 حتى 28

يونيو/حزيران). وكان الدافع وراء هذا الهبوط هو انخفاض مساهمات جهات التمويل الكبيرة، مثل مصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي.

12- ويمكن عزو النواقص في تعبئة التمويل المشترك الدولي في سياق الصندوق، كما أظهرته مشاورات داخلية إلى عدم كفاية المشاورات مع الشركاء الانمائيين الآخرين لتحديد مجالات الاهتمام المشترك والمعوقات المرتبطة بعمليات المصادقة على مخصصات ميزانية الجهات المانحة، والافتقار إلى المرونة والمواءمة مع عمليات الجهات المانحة، مثل متطلبات الإبلاغ وعدم كفاية الاتصالات وإقامة الشبكات مع الشركاء الدوليين وغياب تقدير إطار الرصد لشراكات التمويل المشترك.

الشكل 4

تطور أكبر الشراكات الدولية للصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

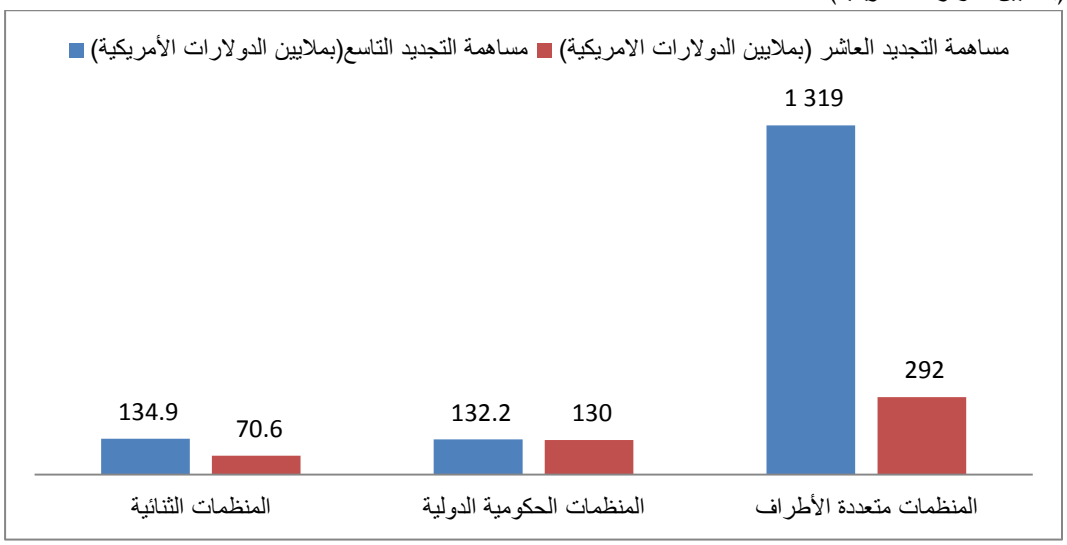

ثانيا – تحليل محركات التمويل المشترك

13- تعتمد معظم الدراسات المتعلقة بتخصيص المعونة على متغيرات الاقتصاد الكلي المتصلة بالبلد، والمتغيرات المتصلة بالمشروعات لشرح محركات التمويل المشترك. بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي هذه، نظرت هذه الدراسة في المتغيرات التفسيرية الواقعة تحت السيطرة المباشرة للصندوق.

ألف – المتغيرات المتصلة بالبلد

متغيرات مستوى الدخل

14- ترد في الجدول 1 نتائج تحليل انحدار لفريق خبراء فيما يتعلق بتأثير الدخل على التمويل المشترك. وتمثل المعاملات حجم التأثير التقديري لكل متغير. وعلى سبيل المثال، كون البلد في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض يخفّض نسبة التمويل المشترك المحلي للبلد بنسبة تقدر بـ 29 في المائة.

الجدول 1
متغيرات الدخل

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل[أ] (%)	الأثر	المعامل[أ]
تأثير الدخل				
نمو الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد	+	2**	غير مهم	(0.012)
البلدان المنخفضة الدخل	-	(29)***	غير مهم	0.02
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	+	34***	-	(0.35)*
نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	(3)***	+	0.03**

[أ] يتم تحديد النسبة الدولية في شكل مستوى، وبالتالي فإن المعاملات تمثل القيمة التزايدية المطلقة للنسبة. ويتم تحديد النسبة المحلية في شكل لوغاريتمي، وبالتالي فإن المعامِلات تكون بنسب مئوية.
ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

الهشاشة

15- أكّد تحليل الانحدار الافتراض القائل بأن الهشاشة[24] ترتبط ارتباطا سلبيا بالتمويل المشترك المحلي، والذي كان أقل بنسبة 30 في المائة في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة منه في البلدان التي لا تعاني من أوضاع هشة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الهشاشة ترتبط بشكل إيجابي بالتمويل المشترك الدولي، غير أن هذه العلاقة غير مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين يرتبط التمويل المشترك الدولي بشكل إيجابي أيضا بالعدد الإجمالي للسكان المتضررين بالكوارث الطبيعية، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.

16- وتظهر البيانات أن التمويل المشترك الدولي هو أقل بكثير في البلدان التي تعاني من الصراعات أو من التعرض الكبير للكوارث الطبيعية. وتشير هذه النتيجة إلى الاستنتاج بأن الهشاشة تتضمن بعدا يتعلق بالمخاطر، والاحتياجات الإنسانية على السواء يؤثر على تخصيص المعونات الأجنبية. وفي حين أن البعد الإنساني له تأثير إيجابي على التمويل المشترك الدولي، فإن الهشاشة والمخاطر المرتبطة بها لها أثر سلبي.

الجدول 2
متغيرات الهشاشة

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
تأثير الهشاشة				
بلد يعاني من أوضاع هشة	-	(30.4)***	غير مهم	0.169
بلد متأثر بالكوارث الطبيعية	+	3.12e-07**	غير مهم	1.81e-09
حدوث الكوارث الطبيعية	+	2.30***	-	(0.0221)*

[24] بحسب القائمة المنسقة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بالأوضاع الهشة.

صراع على صعيد الدولة	غير مهم	(0.105)	-	(0.287)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

باء – العوامل المتصلة بالمشروعات

17- ترد أدناه النتائج المتعلقة بتأثير حجم المشروع. وقد تم إدراج متغير حجم المشروع عن طريق تجميع المشروعات إلى صغيرة (الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي)، ومتوسطة (18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي)، وكبيرة (الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي). ويعتمد هذا التصنيف على التوزيع التالي:

المشروع الصغير = الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي (25 في المائة)

المشروع المتوسط = 18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي

المشروع الكبير = الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي (75 في المائة)

18- يظهر التحليل بوضوح أن المشروعات الصغيرة تميل إلى جذب تمويل مشترك محلي أقل بكثير من المشروعات الأكبر حجما.

الجدول 3

متغيرات مختارة متصلة بالمشروعات

	العوامل المتصلة بالمشروعات			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
المتغيرات	**الأثر**	**المعامل (%)**	**الأثر**	**المعامل**
حجم المشروع				
حجم المشروع الصغير	-	(0.3)***	-	(0.22)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

19- فيما يتعلق بالرابط بين أداء المشروع والتمويل المشترك، يبين التحليل بأن المشروعات التي تحصل على تصنيف "مرضٍ" (المستوى 4) على الأداء الإجمالي للإنجاز تتمتع بنسب تمويل مشترك أعلى في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، وُجد أن معدل الصرف له ترابط إيجابي قوي مع نسبة التمويل المشترك.

الشكل 5

الترابط بين أداء المشروع ونسبة إجمالي التمويل المشترك

الجدول 4

المتغير	*نسبة التمويل المشترك الإجمالي*
الصرف (%)	0.0124***
	(0.004)
ملاحظات	62
مربع معامل الارتباط	0.15

الأخطاء القياسية بين قوسين
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

جيم – العوامل المتصلة بالصندوق

20- تظهر البيانات أنه كلما ارتفعت قيمة الحافظة التي يديرها مدير برنامج قطري، ارتفع التمويل المشترك المحلي. وأحد تفسيرات هذا هو أن حضور الصندوق في بلد ما أكثر أهمية – وأكثر تماشيا مع أولويات الحكومة – في تلك البلدان، وبالتالي أكثر احتمالا لأن يجتذب التمويل المشترك المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، كلما ازدادت خبرة مدير البرنامج القطري في بلد ما، ارتفعت نسبة التمويل المشترك المحلي. وفي الواقع، كل عام إضافي من الخبرة المكتسبة في بلد ما يؤدي إلى زيادة النسبة المحلية بحوالي 4 في المائة في المتوسط – وهذا تأثير هامشي هام.

21- كما يبدو أن وجود مكاتب قطرية للصندوق يدفع بشكل إيجابي نسبة التمويل المشترك، ولا سيما التمويل المشترك الدولي.

الجدول 5

المتغيرات المختارة المتصلة بالصندوق

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالصندوق*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
ملف مدير البرنامج القطري				
خبرة مدير البرنامج القطري	+	0.0378**	غير مهم	-(0.0128)
عدد المشروعات التي أدارها	غير مهم	(0.0246)	+	0.0448*
قيمة الحافظة التي أدارها	+	1.14e-09**	–	(2.98e-09)***
وجود مكتب قطري للصندوق	غير مهم	0.0903	+	0.242*

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

دال – محركات التمويل المشترك المصروف عند الإنجاز

22- بالنسبة إلى 81 في المائة من المشروعات التي تم تحليلها (106 من أصل 131)، كان إجمالي مبلغ التمويل المشترك الذي تم صرفه عند الإنجاز مختلفا عن المبلغ الملتزم به عند الموافقة. ومن بين هذه المشروعات، قام 56 في المائة بصرف مبلغ إجمالي للتمويل المشترك أقل من المبلغ الموافق عليه، بينما قام 44 في المائة بصرف مبلغ إجمالي للتمويل المشترك أكبر من المبلغ الموافق عليه.

23- يعرض هذا القسم نتائج التحليل الاقتصادي القياسي الذي يشرح التفاوتات في مبالغ التمويل المشترك عند الموافقة والإنجاز. وتظهر النتائج أن الاعتبارات التالية حاسمة لضمان صرف التمويل المشترك الملتزم به خلال المشروعات:

(1) يجب الانتباه إلى الخصائص الخاصة بكل بلد.

24- قد تواجه البلدان منخفضة الدخل تحديات أكبر في الحفاظ على أموال التنمية الأولية المستثمرة في المشروعات المدعومة من الصندوق. وعلى العكس من ذلك، تحرك الدول ذات الأوضاع الهشة في المتوسط تمويلا أكبر عند الإنجاز مما تم الالتزام به في البداية. وتتلقى البلدان الكبيرة والبلدان التي تسجل نمواً اقتصادياً قوياً مساهمات إضافية من المانحين أقل نسبياً من المساهمات التي تعهدت بها في البداية.

الجدول 6

تأثير العوامل المتصلة بالبلد على التمويل المشترك المصروف

العوامل القطرية		
المتغيرات	**احتمال الزيادة**	**احتمال التخفيض**
البلد المنخفض الدخل	-2.14*	2.25**
(إذا كان منخفض الدخل = 1، وإلا = 0)	(1.17)	(1.08)
مؤشر الديمقراطية	-4.15	8.29**
	(3.88)	(3.77)
الدولة ذات الأوضاع الأكثر هشاشة	3.32**	-1.16
	(1.40)	(1.01)
الكثافة السكانية	-0.004*	0.004*

	(0.002)	(0.002)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	-0.35**	0.42**
	(0.17)	(0.17)
نمو الإنفاق الحكومي (%)	0.04	-0.08**
	(0.03)	(0.04)
إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية	3.41**	-4.35***
	(1.35)	(1.36)
عدد الملاحظات	129	129

الأخطاء القياسية بين قوسين
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

(2) أكثر الأمور أهمية، أن مدى جودة تصميم وتنفيذ المشروعات ومدى حجمها ذو أهمية.

25- المشروعات المصنفة بأنها مرضية للغاية فيما يتعلق بملاءمتها، وفعاليتها، وكفاءتها، وابتكارها، وتوسيع نطاقها، وتعميم القضايا الشاملة مثل الجنسانية، والمناخ، والبيئة، تشكل حوافز أكثر ملاءمة للمساهمات الإضافية من الجهات المانحة خلال التنفيذ. وهذا ما يدعمه المعامل الهام الإيجابي لمتغير تصنيف أداء مكتب التقييم المستقل في العمود 1، والمعامل السلبي في العمود 2 من الجدول 7. ويقل احتمال قيام المشروعات الكبيرة بصرف تمويل مشترك أكبر عند الإنجاز من ذلك الذي تم الالتزام به في البداية، في حين أن المشروعات ذات المخاطر البيئية المنخفضة هي أكثر احتمالا لدفع مساهمات إضافية عند الإنجاز. ووفقا لهذه النتائج، تميل مشروعات البنية الأساسية إلى جذب تمويل مشترك أكبر خلال التنفيذ من غيرها من المشروعات.

الجدول 7

تأثير العوامل المتصلة بالمشروعات على مبلغ التمويل المشترك المصروف

العوامل المتصلة بالمشروعات		
	(1)	(2)
المتغيرات	احتمال الزيادة	احتمال التخفيض
الإنجاز الإجمالي للمشروع (تصنيف)	1.37**	-0.93*
	(0.63)	(0.55)
حصة البنية الأساسية من ميزانية المشروع (%)	0.56*	-0.63*
	(0.33)	(0.33)
حصة الخدمات المالية من ميزانية المشروع (%)	-0.15	0.13
	(0.14)	(0.14)
حصة الأنشطة "الخفيفة" من ميزانية المشروع (%)	-0.10	0.34
	(0.33)	(0.36)
المشروع صغير الحجم	-0.27	0.64
	(0.66)	(0.74)
المشروع كبير الحجم	-4.08***	4.53**
	(1.36)	(1.77)
عدد الملاحظات	129	129

الأخطاء القياسية بين قوسين
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

منهجية لتحويل أهداف التمويل المشترك المؤسسي

1- يبلغ المستوى المستهدف للتمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق نسبة 1.4، مع تحديد النسب المحلية والدولية عند 0.8 و0.6 على التوالي. وبما يتماشى مع تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق،[25] سيتم تحويل هدف التمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى أهداف إقليمية وفقا للسياق الإقليمي وانعكاس ذلك في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وقد تم تقاسم منهجية تحقيق ذلك مع المدراء الإقليميين والمصادقة عليها من قبل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال.

2- وتبني هذه المنهجية على الاعتراف بالظروف الخاصة لكل بلد على النحو المبين في الأداء التاريخي، ولكنها تعكس أيضاً رؤية الصندوق بأن على جميع البلدان بذل أقصى جهد لتوفير الموارد المحلية، بما يتناسب مع وضع الدخل فيها.

3- من المفهوم أن الأهداف الإقليمية ليست التزامل جديدا للصندوق لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولكنها أداة للمساءلة الداخلية، وأن الأهداف القطرية إشارية. وسيتم توفير نطاقات لتوجيه مناقشات المدراء القطريين عند وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

4- سيتم وضع الأهداف القطرية "النهائية" التي سيتم تحويلها إلى برامج للفرص الاستراتيجية القطرية لكل برنامج فرص استراتيجية قطرية بالتشاور مع الحكومة، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة المشروعات المقترحة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وأهداف الحكومة، والوضع المالي للبلد.

5- سيكون المدراء الإقليميون مسؤولين عن تحقيق الأهداف الإقليمية، مسترشدين بالأهداف القطرية الإشارية.

6- تستند المنهجية إلى الخطوات الثلاث التالية:

(1) استخدام المخصصات الأولية للصندوق بحسب الإقليم والبلد، وحساب مبلغ التمويل المشترك المحلي والدولي كما لو أن نسبة متوسط السنوات الثلاث الماضية ستتكرر. ويمثل المبلغ الناتج ما يمكن الاستفادة منه إذا كان كل بلد قادرا على الحفاظ على النسبة التي تحققت في السنوات الثلاث الأخيرة (أي 2015-2017).

(2) حساب المبلغ الإضافي اللازم للوصول إلى الأهداف المحلية والدولية لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

(3) تحديد المبلغ الإضافي اللازم في كل إقليم على أساس نسبة مخصصاته في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلى سبيل المثال، إذا كانت مخصصات إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي تشكل 7 في المائة، فينبغي أن يكون مسؤولا عن 7 في المائة تقريبا من الزيادة المطلوبة في التمويل المشترك.

[25] ينص التقرير تحديدا على أنه "سيتم الاتفاق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد على أهداف مخصوصة للتمويل النظير مع الحكومات خلال إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروعات سعيا للهدف الإجمالي الموضوع للتمويل المشترك المحلي 0.80 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق. وسيتم وضع هذه الأهداف على خلفية معيارية يحددها وضع الدخل في هذه البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا الوضع النقدي المحلي والبيئة الاقتصادية الأوسع".

7- ترد في الجدولين 1(أ) و1(ب) الخطوات المذكورة أعلاه، ونسب التمويل المشترك الناتجة بحسب الإقليم.

الجدول 1(أ)

نسب التمويل المشترك المحلي بحسب الإقليم – على أساس متوسط ثلاث سنوات

	الخطوة 1				الخطوة 2	الخطوة 3		
الإقليم	مخصصات التجديد الحادي عشر الأولية (%)	مخصصات التجديد الحادي عشر (بالدولار الأمريكي)	*النسبة المحلية* 2015–2017	التمويل المشترك المحلي على أساس متوسط الفترة 2015–2017 (بالدولار الأمريكي)	إجمالي التمويل المشترك المحلي المطلوب	الفجوة في التمويل المشترك المحلي (بالدولار الأمريكي)	الزيادة المطلوبة بحسب الإقليم على أساس النسبة المئوية للمخصص	إجمالي التمويل المشترك المحلي الناتج	النسبة الجديدة المطلوبة
آسيا والمحيط الهادي	%30	991 941 479	0.84	828 865 710			228 591 270.73	1 057 456 981	**1.07**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	%25	828 558 423	0.31	254 121 620			190 939 916.21	445 061 536	**0.54**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%7	235 344 083	0.75	175 738 178			54 234 654.11	229 972 833	**0.98**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	%14	475 382 547	0.72	340 762 794			109 551 120.53	450 313 915	**0.95**
أفريقيا الغربية والوسطى	%24	793 773 469	0.37	294 270 955			182 923 781.09	477 194 736	**0.60**
المجموع	**%100**	**3 325 000 000**	**0.57**	**1 893 759 257**	**2 660 000 000**	**766 240 743**	**766 240 743**	**2 660 000 000**	**0.80**

الجدول 1(ب)

نسب التمويل المشترك الدولي بحسب الإقليم – على أساس متوسط ثلاث سنوات

	الخطوة 1				الخطوة 2	الخطوة 3		
الإقليم	مخصصات التجديد الحادي عشر الأولية(%)	مخصصات التجديد الحادي عشر (بالدولار الأمريكي)	النسبة الدولية 2015–2017	التمويل المشترك الدولي على أساس متوسط الفترة 2015–2017 (بالدولار الأمريكي)	إجمالي التمويل المشترك الدولي المطلوب	الفجوة في التمويل المشترك الدولي	الزيادة الدولية المطلوبة بحسب الإقليم على أساس النسبة المئوية للمخصص	إجمالي التمويل المشترك الدولي الناتج	النسبة الجديدة المطلوبة
آسيا والمحيط الهادي	%30	991 941 479	0.70	693 453 830			218 114 148.14	911 567 978	**0.92**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	%25	828 558 423	0.20	162 087 608			182 188 484.44	344 276 092	**0.42**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%7	235 344 083	0.23	55 164 041			51 748 893.75	106 912 935	**0.45**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	%14	475 382 547	0.23	110 158 051			104 530 016.63	214 688 067	**0.45**
أفريقيا الغربية والوسطى	%24	793 773 469	0.31	243 015 171			174 539 756.30	417 554 928	**0.53**
المجموع	**%100**	**3 325 000 000**	**0.38**	**1 263 878 701**	**1 995 000 000**	**731 121 299**	**731 121 299**	**1 995 000 000**	**0.60**

8- ثم يتم تحويل الأهداف الإقليمية إلى أهداف قطرية **إشارية** من خلال الخطوات التالية:

(1) ابدأ بمتوسط أي بلد لمدة ثلاث سنوات.

(2) افترض أن الزيادة المطلوبة بحسب الإقليم سيتم استيعابها بالطريقة التالية:

(أ) 90 في المائة من الزيادة المطلوبة سيتم استيعابها من قبل جميع البلدان؛

(ب) 10 في المائة من الزيادة المطلوبة سيتم استيعابها:

- من أجل التمويل المشترك المحلي من قبل **أفضل البلدان أداء، باستثناء البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة؛**
- من أجل التمويل المشترك الدولي من قبل **أفضل البلدان أداء.**

Document:	TFWG 2018/2/INF.1
Date:	8 June 2018
Distribution:	Public
Original:	English

E

Investing in rural people

Technical Note on In-kind Contributions

Note to Transition Framework Working Group members

Focal points:

Technical questions:

Ruth Farrant
Director
Financial Management Services Division
Tel.: +39 06 5459 2281
e-mail: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
Director
Operational Policy and Results Division, a.i.
Tel.: +39 06 5459 2361
e-mail: lisandro.martin@ifad.org

Malek Sahli
Senior Finance Officer
Financial Management Services Division
Tel.: +39 06 5459 2545
e-mail: m.sahli@ifad.org

Dispatch of documentation:

Deirdre McGrenra
Chief
Governing Bodies
Tel.: +39 06 5459 2374
e-mail: gb@ifad.org

Working Group on the Transition Framework — Second Meeting
Rome, 28 June 2018

For: Information

Contents

Recommendation .....
I. Definitions.....
II. Introduction and scope .....
III. Objectives .....
IV. Recognition of in-kind domestic cofinancing .....
V. Measurement of in-kind domestic cofinancing .....
VI. Reporting and disclosure of in-kind domestic cofinancing.....
VII. Risks related to in-kind domestic cofinancing .....

Annex
Annex I. Elements of valuation of in-kind domestic cofinancing

Appendices
Appendix I. Example of in-kind domestic cofinancing at the design phase
Appendix II. Examples of in-kind domestic cofinancing in financial reporting
Appendix III. Examples of risks related to in-kind domestic cofinancing
Appendix IV. References

Abbreviations and acronyms

AWPB	Annual Work Plan and Budget
IFAD	International Fund for Agricultural Development
IFRS	International Financial Reporting Standards
IPSAS	International Public Sector Accounting Standards
PIM	Project Implementation Manual

Technical Note on In-kind Contributions

Recommendation

1. The Working Group on the Transition Framework is invited to analyse and subsequently endorse the main elements of this document, as contained in paragraph 8. It is intended that the main elements be incorporated into the related strategy, which will be finalized later in the year.
2. In addition, the Working Group is asked to endorse the main concepts introduced in this document, which reflect in-kind contributions in the context of the cofinancing strategy and which address:
   - A broad definition of the elements defining in-kind contributions, including tax exemptions. This definition incorporates considerations found in that of the OECD, but also contains broader factors and elements.
   - The different implementation arrangements to reflect in-kind contributions during a project's life cycle – from design to the implementation and completion stages, including systems that will reflect the monitoring and reporting of the in-kind contribution.
   - The proposed approach to enhancing transparency and public access to information as to how in-kind contributions support project implementation and reflect the ownership of governments and implementing partners, to mobilize domestic resources, including beneficiaries and the private sector, through parallel cofinancing.
   - The mitigation actions considered to address risks related to in-kind contributions.

I. Definitions

1. Borrower means a Member State that receives a loan and is designated as such in the financing agreement.

2. Entity means a project or programme that has been provided with financing by or through IFAD, by means of a loan and/or grant.

3. Eligible expenditure means project expenditures that may be financed under an IFAD-financed grant or loan pursuant to section 4.08 of the General Conditions for Agricultural Development Financing.

4. Financial engineering instruments refers to the fact that as part of an investment activity, the project may finance expenditure in respect of an operation comprising contributions to support financial engineering instruments for enterprises, primarily small and medium-sized, such as venture capital funds, guarantee funds and loan funds, and for guarantee or rural finance development funds.

5. In-kind domestic cofinancing or in-kind contribution is a non-cash contribution in the form of a good, work or service that provides support for both non-profit and for-profit organizations. It may consist either of the direct provision of a tangible asset to the project, or of an expenditure incurred directly by the contributor, benefiting the project and facilitating the meeting of its objectives. In-kind domestic cofinancing or contributions include: (i) goods; (ii) works; (iii) use of

services and facilities (for example, office space); (iv) professional services or expertise in the form of staff time; (v) provision of or access to equipment and special materials; and (vi) exemptions from tax that would otherwise need to be paid by the project in order to carry out its activities. In-kind contributions represent a stream and-or source of revenue, and although they are not monetary, they may represent a significant portion of the project's revenue.

6. Non-exchange transactions refer to the fact that an entity either receives value from another entity without directly giving approximately equal value in exchange, or gives value to another entity without receiving approximately equal value in exchange.

7. Recipient means a Member State or other entity that receives a grant and is designated as such in the grant agreement.

8. Grant means a grant that is subject to the IFAD Policy for Grant Financing[26] and grants financed by supplementary funds,[27] as follows:

- Type A grants, which are:
  - (i) Large grants (greater than and including US$500,001 or equivalent);
  - (ii) Small grants (up to and including US$500,000) that are assessed as medium- or high-risk, as determined by IFAD;[28]
  - (iii) EU-funded grants.
- Type B grants, which are small grants (up to US$500,000 or equivalent) that are assessed as low-risk, as determined by IFAD;
- Type C grants, which are grants in any amount provided to United Nations agencies and multilateral development banks.

II. Introduction and scope

9. Increasingly, IFAD-financed projects assemble financing from different sources, including counterparts, beneficiaries and implementing partners, and from supplementary funds.

10. Note that while eligible expenditures for IFAD financing need to be incurred and paid by the transfer of assets, usually in cash form, it is foreseen that other types of project financing may be made in non-cash form, including in-kind contributions. These are in fact eligible to be considered as part of the total value of a project. It may be considered that project value is underestimated without a full attribution of non-cash contributions by government, beneficiaries and other stakeholders.

11. Based on the above, it is fundamental that – when material and relevant – in-kind contributions to projects be reported, in addition to cash contributions. This is for various reasons, including:

(a) When factored into the project budget, in-kind contributions provide the real and effective cost of a project;

(b) In-kind contributions may be the only or main contribution that a Borrower/Recipient is able to make to a project;

(c) In-kind contributions demonstrate to donors that Borrowers/Recipients of IFAD financing are significant contributors to projects;

[26] As approved by the Executive Board at its 114th session of 22 and 23 April 2015. Although subject to the Policy, contribution agreements – including micro-grants (up to and including $75,000 or equivalent) – are not subject to financial reporting and audit requirements.

[27] Any specific provisions required by the donor in relation to financial reporting and auditing are reflected in the grant agreement.

[28] Effective as of 1 January 2018, small grants assessed as either high- or medium-risk are considered Type A.

(d) In-kind contributions will be included in the cofinancing ratio and will translate the real contribution of the Borrower/Recipient to the project, in addition to the contribution in cash.

12. Currently, in-kind contributions are not systematically recognized as part of the overall financing of IFAD-funded projects. This is for various reasons, including; (i) technical complexities in valuation and reliable measurement; (ii) the project and IFAD's historical lack of understanding of the importance of providing this data; (iii) uncertainty as to the effective implementation of this type of contributions; (iv) reluctance by auditors to provide their assurance as to amounts included in the financial statements; and (v) a lack of effective monitoring and reporting. Without reliable and timely reporting of these assets, it is not possible to fully ascertain a project's economic resources and activities, making financial statements imperfect and reporting of cofinancing incomplete.

13. This technical note is applicable to directly supervised IFAD-funded projects and grants. Where supervision arrangements are in place with a cooperating institution (CI), IFAD will assess the CI's financial reporting and audit arrangements to ensure adequacy and alignment, to the extent feasible, with this technical note.

III. Objectives

14. This technical note will allow IFAD to enhance its capabilities as an assembler of development finance. It provides clear guidance at the design, implementation and auditing stages of the life cycle of a project as to the recognition, measurement and reporting of in-kind contributions as part of domestic cofinancing. It will allow a systematic monitoring of in-kind contributions and enhance IFAD's ability to fully report on the mobilization of these resources.

15. The purpose of this technical note is to provide guidance on the definition of cofinancing in kind, the criteria for eligibility, and its recognition, measurement and reporting in the financial reporting of IFAD-financed projects and grants.

16. This technical note provides the guiding principles and methods to be applied in the recognition, measurement, reporting and disclosure of in-kind contributions. It is expected that these will be embedded in related procedures to be used as of IFAD11 onwards by the IFAD workforce, including both operational and financial staff and consultants involved in the design and supervision of projects. It will also be a source for the provision of advice to projects and ministries in setting up accounting systems, manuals and financial reporting, as well as for auditors in performing their work. It is vital that the importance of systematically monitoring and reporting in-kind contributions be highlighted at the earliest stage in the project cycle, in particular so as to be included in cost tabs, negotiations and accounting systems and manuals, and auditors' terms of reference. It is expected that there will be individual cases where further consultation as to the method of valuation and reporting may be required. In such cases, methods of recognition, measurement and reporting should be agreed with the financial management focal point of the project (Financial Management Services Division).

IV. Recognition of in-kind domestic cofinancing

17. The contribution by an individual, unit or organization, of a service or product to an IFAD-funded project free of charge, is classified as in-kind contribution. All in-kind costs must be eligible, actual, evidenced and essential to the delivery of the project.

18. An in-kind contribution may be considered as incurred expenditure by government, beneficiaries or other implementing partners for the implementation of operations, under the conditions outlined below:

(a) The eligibility rules must be drawn up on the basis of the agreed AWPB and the project's costs;

(b) The amount of expenditure must be material, relevant and duly justified by supporting documents having equivalent probative value to invoices, without prejudice to provisions set out in specific national regulations;

(c) In the case of in-kind contributions, the cofinancing from the contributor must not significantly exceed the total eligible expenditure planned for the project, when excluding the value of such contributions.

19. All in-kind contributions are recognized as assets and revenue when it is probable that the future economic benefits or potential service will flow to the entity and the fair value of the assets can be measured reliably.

20. Goods in-kind are assets transferred to or used by an entity in a non-exchange transaction, without charge, but may be subject to stipulations. Examples may include:

(a) Tangible goods;

(b) Use of services and facilities;

(c) Provision of or access to equipment; and

(d) Special materials.

21. Where “goods in-kind” are received or there is a binding arrangement to receive the goods without any condition, revenue is recognized simultaneously with asset recognition.

22. Conditions attached to the goods do not affect the asset price, since market participants would not normally consider these conditions.

23. “Services in-kind” are services provided by individuals and institutions to public-sector entities in a non-exchange transaction. Examples may include:

(a) Professional services provided by a third party who holds a recognized and relevant professional qualification;

(b) Expertise in the form of staff dedicated to the project by the borrower; and

(c) Tax exemptions.

24. Considering the nature of the assets related to services in kind, and the fact that they are immediately consumed, a transaction of equal value should be recognized in order to reflect the consumption of these services in kind.

25. An entity shall recognize a tax exemption as an in-kind contribution when the taxable event occurs and the asset recognition criteria are met. The reporting entity analyses the taxation law in its own jurisdiction to determine what the taxable event is for the various taxes levied. For example:

(a) The taxable event for value added tax is the purchase or sale of taxable goods and services during the taxation period;

(b) The taxable event for customs duty is the movement of goods or services subject to duty across the customs boundary.

26. When a government provides an entity with the benefit of tax exemption or covers the taxes related to the purchase of goods, works and services, the amount related to the exempted taxes should be considered as the government’s in-kind contribution.

27. Exclusions: When activities do not address the specific objectives of a project, they should not be considered as in-kind contributions. These activities may include:

(a) Passive attendance at training courses, meetings, seminars and the like (which is to say, attendance with no input, as a member of the audience or group);

(b) Provision of pre-existing data/expertise/knowledge/tools (i.e. not generated over the duration of the project) that are publicly available free of charge; and

(c) Provision of all possible in-kind contributions items. If these are already paid, and the payment documents can be presented, provided that the purchase date is within the project duration. (As such, these items are then treated as cash cofinancing).

28. An in-kind contribution in respect of financial engineering instruments should be treated as expenditure paid at the time of the constitution of the fund(s), in those cases in which all of the criteria listed in (a),(b) and (c) below are met:

(a) They consist in the provision of land or real estate, equipment or materials; research or professional activity or unpaid voluntary work (including unpaid professional services);

(b) Their value can be independently assessed and audited;

(c) In the case of the provision of land or real estate, the value is certified by an independent qualified valuer or duly authorized official body;

(d) In the case of unpaid voluntary work, the value of the work is determined taking into account the amount of time spent and the normal and reasonable hourly and daily rate for the work carried out.

29. Discounted sales of equipment and the discounted provision of services or advice (e.g. solicitors, accountants' or small and medium-sized enterprises staff time) are ineligible.

V. Measurement of in-kind domestic cofinancing

30. In-kind contributions should be recognized at fair market value. "Fair market value" is defined as the agreed-upon price in an open and unrestricted market between knowledgeable and willing parties who are dealing at arm's length and who are fully informed. The fair market value is the price an entity would be expected to pay in such circumstances, after normal and educational discounts.

31. Tax exemptions should be recognized at their market value, which is equal to the gross amount of taxes corresponding to the goods or services purchased.

32. Legal restrictions fall into one of two categories – those that affect the entity, and those that affect the asset. Legal restrictions that affect the entity – such as a limitation prohibiting the sale of the goods – do not impact the underlying assets' fair value, because a hypothetical buyer would not consider them in a purchase decision. On the other hand, legal restrictions that limit the sale of contributions in kind to certain markets may affect the assets' fair value. For example, government vehicles put at the disposal of the project for the limited time of the project's implementation will limit the use of the vehicles, and this would be taken into consideration by a hypothetical buyer, thus potentially affecting their value. Projects should consider any legal restrictions that affect the asset when making fair value determinations.

33. In all cases, it is fundamental that the basis of measurement be determined in advance of recording and reporting, as it will be subject to external audit. Advance consultation may be made with the auditors, where relevant, or advice sought from IFAD, in order to facilitate a smooth audit process. Elements of valuation are contained in annex I.

VI. Reporting and disclosure of in-kind domestic cofinancing

34. It is the ultimate responsibility of the project to ensure that the reported fair market value for all items involving an in-kind contribution be reasonable and correctly and fully disclosed in its financial statements.

35. The Project Implementation Manual (PIM) shall include clear guidelines that describe the accounting principles and methods used, to ensure that the value of in-kind cofinancing is accurately and timely stated. The basis and method of evaluating in-kind contributions shall be compliant with internationally recognized accounting standards and should be disclosed in the project's audited financial statements. It should be noted that in the event that national standards are used, the auditors will need to ensure the appropriateness of such treatment, in line with the underlying basis of accounting used in the project's financial statements.

36. An entity is encouraged to develop detailed and transparent valuation policies. An entity should seek valuation methodologies that exercise reasoned judgment in their interpretation of the "fair value" concept and their selection of source data when determining values. All relevant supporting documents that certify the value of in-kind contributions should be prepared by the project team and filed, in order to provide a clear audit trail.

37. The amount of the in-kind contribution should be reported according to the accounting principles agreed upon by the cofinanciers in the legal agreement or by-laws of the country. These principles may rely on the cost actually incurred by the contributor, or on standard cost equivalents defined, in order to ensure fairness among partners.

38. Drawing on the underlying principles in IPSAS accrual basis and IFRS, an entity shall disclose the following in the general purpose financial statements, either on their face or in the respective notes:

    (a) The amount of in-kind contributions or revenue from non-exchange transactions recognized during the period, by major classes, with taxes and transfers shown separately;

    (b) The amount of receivables recognized in respect of non-exchange revenue;

    (c) The amount of assets recognized that are subject to restrictions, and the nature of those restrictions.

39. An entity shall disclose the following in the notes to the financial statements:

    (a) The accounting policies adopted for the recognition of in-kind contributions or revenue from non-exchange transactions;

    (b) For major classes of in-kind contributions or revenue from non-exchange transactions, the basis on which the fair value of inflowing resources was measured;

    (c) For major classes of taxation revenue that the entity cannot measure reliably during the period in which the taxable event occurs, information about the nature of the tax; and

    (d) The nature and major classes of in-kind contributions received by the entity related to the funded project.

40. If the entity applies the IPSAS cash basis, all the information mentioned in paragraphs 30 and 31 and related to in-kind domestic cofinancing should be disclosed in the notes to the financial statements.

VII. Risks related to in-kind domestic cofinancing

41. At design level and during the project's implementation, the finance officer, in collaboration with the project team, should regularly assess the related risk in order to monitor the timely and correct allocation of in-kind contributions.

42. Several typologies of risks can affect the recording and reporting of the in-kind contribution and its role in enhancing the project's performance, such as: risks related to the environment; scientific and technical risks; risks concerning manufacturing; and human and organizational risks. Annex IV of this document includes some guidance regarding the types of risks to be considered and monitored during the project life cycle.

Elements of valuation of in-kind domestic cofinancing

	In-kind contribution category	*Eligible elements in fair value calculation*	*Non-eligible elements in fair value calculation*
Goods in kind – Fixed Assets	Use of land	If the contribution of land is within the project implementation period and is sufficient to fully reach the planned results and impact, the full price of the land plot may be shown, supported by official document or data with evidence of the price (Land Registration Certificate; Department of Statistics or other official institutional document). If the contribution of the land is only for the duration of the project, use the official rent price per month, multiplied by the number of months. Price calculation should be supported by official documents and/or rental agreement, or evidence of actual use by the project or other similar documentation.	If the use of land is not exclusive to the project, only that part dedicated to the project should be reflected in the cost used to value the contribution.
	Use of vehicles	Average cost per month or day at the official rent; price specific for that locality, multiplied by the number of days/months used, Amortization of the vehicle is calculated as follows: • subtract the fuel cost per km from the UN/national official rate used for private travel in that country per km; • multiply the number by the approximate number of km to be driven during the project. If fuel is also shown as in-kind, use the full cost at the UN official/national rate for private travel per km, multiplied by the total distance driven during the project.	
	Equipment, materials and supplies (for example, computer and electronic communications, plant and machinery)	If the contribution is with used equipment, materials and supplies, they are to be valued at: • fair market value; • Institution book value. If the contribution is with new equipment, materials and supplies, they are to be valued at: • the selling price to most-favoured customers (if stock item); • cost of manufacture (if one-of-a-kind). If with loaned equipment, material and supplies, valuation is to be based on: • rental equivalent based on depreciation; • rental equivalent at highest-volume rate. If the use is partial, straight-line depreciation of the full cost of the asset for the duration of project	Equipment, material and supplies at list price or discounted list price Rental equivalents exceeding accepted values had the equipment been donated or sold Development costs
	Use of buildings, meeting rooms, spaces or facilities	Donated meeting rooms, space or facilities for which a rental fee is usually charged. The space used should be specifically related to and necessary for the project.	

	In-kind contribution category	*Eligible elements in fair value calculation*	*Non-eligible elements in fair value calculation*
			Development costs of new software and new technologies that go beyond the scope of the project
Goods in kind Intangible Goods	Use of software, new technologies and databases	Market price of asset/software for project duration Cost of purchasing licences needed for the project, if not already provided by the institution Development cost of new technologies related to the project	
	Dissemination of results	Cost depreciated over the duration of project	
	Travel and subsistence costs	Reasonable out-of-pocket travel and subsistence expenses for work that is directly devoted to the funded project. Use of air miles points to pay for travel and subsistence. Reasonable conference travel costs related to the funded project. Conference registration fees, or a proportion of these fees if only part of the conference focuses on issues or topics related to the project.	Costs to cover conference fees, travel, hotels, food, etc., to attend events, meetings, etc. that are unrelated to issues or topics related to the project.

In-kind contribution category		Eligible elements in fair value calculation	Non-eligible elements fair value calculation
Services in-kind	Employees' salaries	Actual portion of salary cost of the staff assigned to fulfil duties specifically related to and necessary for the project.	Salaries and expenses of management activities not directly related to the project. Payments to the project director, co-applicants and/or collaborators as consulting fees (additional to basic salary). Salary and expenses for administrative support staff.
	Labour such as professionals, experts, volunteers, workforce from the beneficiaries	Fees for consulting and/or technical expertise directly related to the funded project at daily market rates in the country or area, calculated per day or per month, for example, number of days x market value per day	Fees not related to the project
	Partner remuneration	Salary and benefits of partner institution employees (not those of the host institution) when they undertake activities related directly to the project	Overhead based on the salary and benefits of partner institution employees.
	Faculty remuneration	Actual costs to the institution for release time from teaching duties (for example, the cost of hiring a sessional instructor for course release may be counted).	Payments to the project director, co-applicants and/or collaborators as consulting fees (additional to basic salary).
	Tax exemption	Total of taxation and tariff obligations forgiven.	

Example of in-kind domestic cofinancing at the design phase

1. During the design of the Resilient Land and Resource Management Project (RELAP) in West Bank and Gaza, the economist had developed ten models to represent the planned activities, organized under three main types of interventions: (i) resilient land development activities for orchards (four models); (ii) other resilient land development models: wadis, rangeland and integrated livestock system; and (iii) activities financed via grants: sheep breeding, bee-keeping and mushroom cultivation.
2. The models show that the total labour contributed by beneficiaries and valued at US$14 per day (local wage) is worth US$10.7 million (or 26 per cent of total project costs). If only the additional work required to implement IFAD's proposed activities is considered, then this represents 11 per cent of total project costs (as per table 1).

Table 1

RELAP EFA tables quantifying family labour

	PY1	PY2	PY3	PY4	PY5	PY6
Total family labour (USD)	-	705 514	1 695 271	2 490 888	2 911 959	2 922 956
Incremental family labour (USD)	- 1 020 307	- 314 793	674 964	1 470 581	1 891 652	1 902 649
Project costs (USD)						
Component 1	17 684	5 361 441	7 048 265	6 980 524	5 068 841	194 275
Component 2	208 724	3 140 185	4 370 591	1 487 538	151 429	3 308
Component 3	719 390	976 269	616 247	462 332	332 305	244 655
D. Project Management	751 858	590 890	624 025	598 236	608 628	815 057
Total costs (USD)	1 697 655.57	10 068 785.20	12 659 127.46	9 528 630.08	6 161 202.95	1 257 295.00

(A) Total Family Labour over project years usd	10 726 587	family labour per/day	60	NIS
(C) Total incremental family labour	4 604 746	family labour per/day	14.2	USD
(B)Total project cost USD	41 372 696			
A/B	26%			
C/B	11%			

3. These estimates could also be presented by type of activity, showing which intervention will require greater contribution from the beneficiaries.
4. On the other hand, government's contributions in terms of provision of services and facilities – such as the use of office space, provision of vehicles and seconded staff as well as tax exemption – should also be considered and quantified as in-kind contribution.
5. In the case of RELAP, the total government in-kind contribution was estimated at 16 per cent of total project costs.
6. This means that the total in-kind domestic contribution accounted for almost 27 per cent of total project costs, based on the conservative (incremental) estimate for the contribution from the beneficiaries of 11 per cent of total project costs, plus the 15 per cent from the government. Both contributions were presented in the Costab as reflected in table 2 below.

Table 2: Resilient Land and Resource Management Project (RELAP): Costab by components and financiers (US$ '000)

	The Government in kind		The Government in cash		IFAD GRANT		OFID		GCF		Other entities		Beneficiaries in kind		Beneficiaries in cash		Village council		Total	
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	
. Climate resilient land development																				
1. Climate adapted land devel-opment approaches	110	15.2	-	-	223	30.7	60	8.2	60	8.2	273	37.6	981	0.6	-	-	-	-	1 708	
2. Resilient land development	3 389	16.0	646	3.1	1 160	5.5	845	4.0	8 810	41.6	2 106	9.9	3 619	17.1	604	2.9	-	-	21 179	
3. Investment in agricultural roads	443	16.0	-	-	66	2.4	-	-	-	-	2 017	72.9	-	-	-	-	240	8.7	2 766	
ubtotal	3 941	16.0	646	2.6	1 449	5.9	905	3.7	8 869	36.0	4 396	17.8	3 619	14.7	604	2.4	240	1.0	24 671	
Market linkages for the rural poor																				
1. Rural bulking of agricultural products	682	16.0	-	-	1 269	29.8	-	-	-	-	2 312	54.2	-	-	-	-	-	-	4 263	
2. Inclusive entrepreneurship development support	95	1.9	-	-	103	2.0	-	-	3 032	59.5	1 193	23.4	-	-	676	13.3	-	-	5 098	
ubtotal	777	8.3	-	-	1 373	14.7	-	-	3 032	32.4	3 504	37.4	-	-	676	7.2	-	-	9 362	
Public services for upscaling resilient agricultural land use	351	10.5	-	-	-	-	-	-	3 000	89.5	-	-	-	-	-	-	-	-	3 351	
Project Management	1 483	37.2	520	13.0	1 744	43.7	44	1.1	99	2.5	99	2.5	-	-	-	-	-	-	3 989	
tal PROJECT COSTS	6 552	15.8	1 166	2.8	4 566	11.0	950	2.3	15 000	36.3	8 000	19.3	4 600	11%	1 280	3.1	240	0.6	41 373	1

overnment in kind contribuition net of taxes	1 273
overnment in kind contribuition % of the total cost	3.1%

EB 2018/125/R.9
AC 2018/151/R.21

Example of in-kind domestic cofinancing in financial reporting

1. In-kind domestic cofinancing could be reported in the face of financial statements.
   - According to the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) cash basis, the in-kind contribution will be reported in the notes to the financial statements. The additional disclosures encouraged[29] provide an example of disclosure in paragraphs 2.1.90(f) and 2.1.91.
   - According to the IPSAS accrual basis and IFRS, the in-kind contribution should be reported in the financial statements as assets (in the balance sheet statement) and non-cash income (in the profit and loss statement). Additional detailed information related to the accounting policies for in-kind contribution should be provided in the notes to the financial statements.
2. The notes to the financial statements of the Small Irrigation and Market Access Development Project in the Nippes and Goavienne Region financed by IFAD in Haiti show this reporting of in-kind domestic cofinancing:

   "The Government of Haiti's in-kind contribution was identified and assessed as follows:

   - The licence rights to use the financial and accounting software provided by the Ministry of Agriculture; the net value at the date of transfer of the right of use of the licence to the project was considered at fair market value. The annual amortization of the net value over the number of years of the project was considered to be annual in-kind contribution.
   - The use of the Ministry's offices devoted full time to the project's implementation team;
   - The use of office and IT equipment provided by the Ministry of Agriculture; the net value at the date of transfer of the right of use of equipment to the project was considered at fair market value. The annual amortization of the net value over the number of years of the project was considered to be annual in-kind contribution.
   - The vehicles and equipment (cars and motorcycles used by the supervisors);
   - The contribution in taxes: This contribution amounts to the total of tax exemptions granted to the project on the purchase of three vehicles and three motorcycles.
   - The salary of staff dedicated part-time to the project: The use of timesheets to determine the actual time devoted to the project, considering total gross regular salary (without bonuses).

   The table below summarized the cumulative in-kind contribution of the Government of Haiti for the period from 2015 to 2018:"

Description	***Amount in United States dollars***
Licence for accounting and financial software	36 492
Office space	9 655
Office and IT equipment	15 700
Vehicles and equipment	50 355
Salaries of part-time staff	17 127
Tax exemptions	102 877
Total	**232 206**

[29] IPSAS: *Financial Reporting under the Cash Basis of Accounting;* Appendix additional Disclosure; November 2017 https://www.iaasb.org/system/files/publications/files/Cash-Basis-IPSAS-2017.pdf

Examples of risks related to in-kind domestic cofinancing

Category of risk	***Description***
Human and organizational risks	• Lack of experience and/or understanding on the part of the project manager and staff • High turnover of project manager and staff • Project team is unaware of codes, or regulations and lacks experience in quality assurance issues • Inadequate, weak or inconsistent procedures for internal controls • Missing or incomplete reporting to IFAD and auditors • Human conflict or poor negotiations with the contributors • Decision-making by the project team and steering committee takes too long • Dissemination of false or inaccurate information • Lack of transparency
Project execution risks	• Inadequate choice for a contribution/contributor • Unexpected withdrawal of the contributor from the project • Contributors' lack of motivation or reluctance to accept project alterations • Underestimation of the workload or contribution required to fulfil project requirements • Low level of the quality assurance systems, including those of a technical, accounting and reporting nature • Languages and cultural barriers that affect understanding of requirements • Legal issues and conflicts
Technical risks	• Project requirements are not clearly expressed or communicated • Missing or incomplete specifications • Difficulty in implementing due to procedural complications • Components and products that are not viable • Qualifications, official documentations, and required permissions are outdated or unsuitable
Environmental risks	• Instability of project requirements • Difficulties in partnerships and collaborations • Delays in procurement procedures • Regulatory changes, for example safety and environmental • Administrative and technical errors • Project acceptance by the social and human environment • Risk of incidents of a natural or political nature

References

- Welsh European Funding Office-European structural funds programmes 2007-2013, Guidance, In-kind Match Funding, November 2014
- Council Regulation (EC) No 1083/2006 of 11 July 2006, laying down general provisions on the European Regional Development Fund, the European Social Fund and the Cohesion Fund and repealing Regulation (EC) No 1260/1999; Official Journal of the European Union, 31.7.2006
- Guidelines for calculations of in-kind contributions to GEF SGP Projects (Barbados and the OECS)- Adapted from GEF SGP's Resource Mobilisation toolkit (Version 1)
- The Social Sciences and Humanities Research Council of Canada (SSHRC), Guidelines for Cash and In-Kind Contributions, May 2017
- The Natural Sciences and Engineering Research Council of Canada (NSERC), the Canadian Institutes of Health Research (CIHR), and the Social Sciences and Humanities Research Council of Canada (SSHRC), the Renewal of the Tri-Agency Financial Administration Manual,2017
- European Parliament, Paper on the economic value of volunteering and contribution-in-kind, Roundtable discussion on European financial regulation review and civil society, 31 January 2011
- Department of the Treasury, Internal Revenue Service, Publication 561, Determining the Value of Donated Property, April 2007
- Burr Pilger Mayer, Accounting for in-kind donations, 10 Tips for Non-profits to avoid Common Pitfalls, May 2014
- United Nations Development Programme-Revenue Recognition- In-Kind Contributions, January 2011
- International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB), Consultation Paper-Accounting for Revenue and Non-Exchange Expenses; August 2017
- International Federation of Accountants (IFAC), IPSAS 23-Revenue from non-exchange transactions (Taxes and Transfers), December 2006
- United Nations, Policy Framework for International Public Sector Accounting Standards, 2nd edition (final version), August 2013
- (AICPA), Nonprofit Challenges: Accounting for gifts in kind, July 2017